تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي 12

الدولة و قطاع الأعمال في الولايات المتحدة 15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1881)السنة الثامنة -الثلاثاء (17) آب 2010

جشع كبار التجار و الميل الاستهلاكي وراء حمى الأسعار في رمضان !

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

التجارة توفر قاعدة معلوماتية للمستثمرين عن طريق استحداث مركز متخصص

بغداد / المدى الاقتصادي

كشفت وزارة التجارة عن تقديم أكثر من(٤٢) معلومة في قطاعات العمل التجاري والصناعي والمالي إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال مركز الدعم المعلوماتي والإسناد الفني لرجال الأعمال والمستثمرين بهدف تسهيل الأعمال التجارية وتفعيل الترابط بين رجال الأعمال العراقيين وشركاتهم في العالم.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي في وزارة التجارة ان مدير عام دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة صباح عبود قال: أن مركز الدعم المعلوماتي وفر أكثر من(٤٢) معلومة تجارية وصناعية ومالية لتسهيل عمل المستثمرين ورجال الأعمال.

واضاف عبود بحسب البيان: أن المركز قدم معلومات مفصلة عن المعارض وتعليمات المشاركة في الدورة الـ (٣٧) لمعرض بغداد الدولي والمعارض المحلية المتخصصة كذلك جدول معارض ٢٠١٠ المتخصصة التي ستقام على ارض معرض بغداد الدولي أو خارجه إضافة إلى مختلف الاختصاصات كذلك تعليمات منح إجازات الاستيراد والتصدير والمواد الممنوع والمسموح استيرادها كذلك الاتفاقيات المبرمة بين العراق والعالم وعناوين الغرف التجارية والصناعية والاتحادات والمنظمات المهنية.

وأشار عبود إلى أن المركز المعلوماتي قدم أيضا معلومات عن أسعار البورصة العراقية ومعلومات مفصلة عن شركة التأمين الوطنية ومعلومات عن السياحة والفرص الاستثمارية ومعلومات عن النقل البحري والبري والجوي وتعريفة الرسوم والأجور للموانئ العراقية وقوانين تسجيل الشركات العراقية، مشيراً إلى تزويد المستثمرين ورجال الأعمال بأسماء وعناوين المعارض الحكومية والأهلية والإسلامية والأجنبية إضافة إلى برامج التدريب التي تقيمها دائرة القطاع الخاص بغية الاطلاع على ما يحدث فيها من محاضرات تهدف إلى تطوير قابليات القطاع الخاص وتزويده بالمهارات الأساسية.

وشدد عبود بأن دائرته ستلعب دورا مهماً في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالدخول للمناقصات والمزايدات التي تعلنها الوزارة وشركاتها من خلال الموقع الالكتروني إضافة إلى إتاحة الفرص لهم بالدخول في الاستثمارات كذلك إعداد دراسات اقتصادية وتجارية ومتابعة أهم الأحداث الاقتصادية وتقديم الاقتراحات التي تدعم عجلة الاقتصاد العراقي.

وزير الاتصالات: تنفيذ مشروع القابلو الضوئي وتحديث الشبكات الهاتفية القديمة

بغداد / علي الكاتب

تنفذ ملاكات وزارة الاتصالات الهندسية والفنية مشروع القابلو الضوئي لاستبدال الشبكات الهاتفية القديمة بشبكة القابلو الضوئي الحديثة.وقال المهندس فاروق عبد القادر في تصريح صحفي ان ذلك يأتي ضمن مشروع (Access Network) وهو مشروع متطور وحديث في الاتصالات معمولا به في معظم دول العالم ،ويعد انتقالة الى مرحلة جديدة وقفزة نوعية في قطاع الاتصالات في العراق .

واضاف عبد القادر وضعت خطة عملية ودقيقة لانجاز مشاريعها في الوقت المناسب بعد حدوث تلكؤ كبير في اداء كوادرها خلال الفترة الماضية ، حيث تكللت تلك الجهود بانجاز الكثير من المشاريع وتنفيذ مراحل متقدمة من مشاريع اخرى واعادة الخدمة لآلاف الخطوط الهاتفية الارضية واعادة الكثير من الاموال الى خزينة الدولة .

واكد ان هناك الكثير من العقبات التي لاتزال تعترض عمل كوادرها في تحسين خدمة الهاتف الارضي خاصة في ظل تنفيذ كثير من المشاريع الخدمية من قبل مجالس المحافظات وامانة بغداد والوزارات الاخرى لأعمال خدمية تتطلب القيام بالحفر عشوائيا مما يعرض الشبكات الخارجية الى الاضرار الكبيرة وانقطاعات الاتصالات الهاتفية ، من دون وجود تنسيق بين تلك الجهات ودوائر الاتصالات الموجودة في عموم المناطق .

واشار الى ان ذلك لم يحد من جهود كوادرنا في العمل واعادة الخدمة الهاتفية من خلال الحملة الوطنية الواسعة لإعادة الخطوط الارضية وتمكنا بالفعل من اعادة اعداد كبيرة من الخطوط الهاتفية الى الخدمة ،الا ان العمل شاق وطويل والشبكات الحالية قديمة ومتهالكة بحاجة الى تبديلها بالكامل مما يتطلب وقتا طويلا لذلك .

وقال الوزير:إن الوزارة لا تزال تعاني من عدم وجود قانون خاص بها برغم تقديمنا لمقترح قانون منذ لحظة تولينا لمنصبنا في الوزارة قبل اكثر من عامين الى مجلس الوزراء الموقر ومجلس شورى الدولة ،اذ تم التصديق عليه ليرسل الى مجلس النواب ولم يتم مناقشته حتى الآن،وحقيقة الأمر ان عدم صدور القانون يعرضنا الى فقدان مكتسبات الوزارة وعامل رادع بوجه من يريد تهميش دورها،فيما يبقى العمل بقانون هجين هو القانون ٦٥ لسنة ٢٠٠٣ من قبل الحاكم الاميركي بريمر ،اذ منحت صلاحيات الوزارة الى هيئة الاعلام والاتصالات في نقل ظاهري لتجربة اميركية وتطبيقها في العراق الذي لن يكتب له النجاح لعدم استناده الى الحقائق والمعطيات الموجودة في البلاد والذي تسبب بتراجع قطاع الاتصالات في العراق.

في غضون ذلك قامت الشركة العامة للاتصالات والبريد احد تشكيلات وزارة الاتصالات باحداث نقلة نوعية في تحديث وتطوير جميع منظومات الاتصالات لمواكبة التطورات الحاصلة في دول العالم ،وتحديث البنى التحتية الاساسية للاتصالات في العراق .

وقال الناطق الاعلامي للوزارة سمير علي الحسون في تصريح صحفي:إن كوادر الوزارة الهندسية والفنية قامت بعدد من المشاريع المهمة والحيوية في هذا المجال منها نصب وتشغيل عدد كبير من البدالات الحديثة والمتطورة ومن مناشئ عالمية وبسعات مختلفة تم نصبها في جميع المحافظات .

واضاف: وهناك مشاريع كبيرة في طور الانجاز منها مشروع IP الذي سيدخل الخدمة في الايام المقبلة ،ومشروع DWDM حيث يسير العمل فيه بشكل جيد وهو الان في مراحل متقدمة من الانجاز ومن المؤمل انجازه وادخاله الى الخدمة قريبا ،ومشروع توسيع شبكة القابلو الضوئي من خلال استخدام تقنيات التحميل الضوئي في اكثر من جانب،خاصة بعد انجاز الكثير من مشاريع البنى التحتية في عموم المحافظات ،كما تم الاعلان عن اكبر مشروع للشركة العامة للاتصالات والبريد وهو مشروع شبكة النفاذ الضوئية (Access Network)،وانجاز المراحل النهائية من مشروع الـ IN منظومة الدفع المسبق للهواتف الارضية .

واشار الى تنفيذ مشاريع البناء والاعمار للبنى التحتية المدمرة لقطاع الاتصالات ،اذ تم اعادة اعمار برج بغداد للاتصالات وتحقيق نسبة انجاز جيدة في اعمال مشروع اعادة اعمار مركز اتصالات السنك بواقع ٥٧٪ حتى الآن ،كما تم الاعلان عن إعادة اعمار ابنية مجمعات الاتصالات في العلوية والاعظمية ،فضلا عن اعادة اعمار عدد من مجمعات الاتصالات المدمرة في عدد من المحافظات ضمن خطة تنمية الاقاليم وتجهيز عدد من البدالات السلكية واللاسلكية وتنفيذ مجموعة من الشبكات الهاتفية في عدد من المحافظات.

وتابع: ان الوزارة قامت بتوقيع عقود في مجال البريد والتوفير بهدف تقديم افضل الخدمات البريدية للمواطنين ومنها تجهيز الاختام البريدية ومكائن تخليص الطوابع وتجهيز صناديق الرسائل وحوسبة النظام البريدي وهو نظام بريدي متطور يستخدم في مكنة الاعمال البريدية بشكل متطور ومتابعة آثار البعائث البريدية لحين وصولها الى المستلم مركزيا.

وأوضح الحسون ان مجموع التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠١٠ بلغت ٢٩٩،٥٠٠ مليار اضافة الى المبالغ المدورة من عام ٢٠٠٩ والبالغة ٩٣ مليار دينار لتصبح مجموع التخصيصات ٣٩٣ مليار دينار ،كما تم تخصيص اكثر من ثلاثين مشروعاً باسلوب التنفيذ المباشر ، وتم ابرام عقود مشاركة لاستخدام حزم دولية لاغراض خدمة الانترنت (بيانات) فقط على مسارات القابلو الضوئي مع اعمال الصيانة عبر دول الجوار،وتوقيع عقد لانزال القابلو البحري يربط العراق مع دول العالم ويكون حكرا لشركة الاتصالات والبريد ،مما يتيح للوزارة السيطرة على حركة إمرار المكالمات ومن خلالها ستكون كلفة إمرار تلك المكالمات اقل كلفة.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

يزداد الاهتمام يوما بعد يوم بتفاصيل مصادر الطاقة وطرق استخداماتها وسبل التقليل من تأثيراتها الضارة بالإنسان والبيئة. واكد تقرير للطاقة سعي بعض الدول إلى تطوير ثقافة الطاقة لديها بجميع الطرق والوسائل المتاحة سواء كانت بدعم قطاع الطاقة النظيفة بجميع مكوناته او تخصيص ميزانيات فعلية للأبحاث والدراسات المتخصصة، حيث تهدف هذه الدول إلى نشر ثقافة الطاقة المتجددة في الاستخدام وجعلها تدخل في متطلبات الحياة اليومية للسكان وقطاع الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من المجالات الحيوية، فيما يلاحظ أن الدول والهيئات المعنية بثقافة الطاقة تصب اهتمامها على تطوير وتوسيع ثقافة الطاقة التقليدية بدءا من تكثيف الجهود الرامية إلى ترشيد استهلاك النفط والغاز والماء والكهرباء وصولا إلى وضع الضوابط والتشريعات المنظمة لذلك، وبما يحقق الأهداف العاجلة والآجلة.

تقرير: تطوير ثقافة الطاقة التقليدية والمتجددة متطلب أساسي للحفاظ على مواردها المستقبلية

ولاحظ التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال أن ثقافة الطاقة آخذة بالتوسع لتصل إلى تغير طرق وآليات اختيار المشاريع النفطية والعقارية والصناعية والتجارية التي أصبحت تأخذ بعين الحسبان متطلبات الحفاظ على مصادر الطاقة المتجددة والتقليدية أثناء تصميمها وتنفيذها وتشغيلها، مبيناً انه غير المستبعد أن تصل تلك التطورات إلى مرحلة فرضها بإصدار القوانين الخاصة بها لكي تصبح جزء من منظومة التنمية والبناء والتعمير والتطور لدى المجتمعات الصناعية والخدمية خلال الفترة القريبة القادمة، مستندة بذلك إلى التطور المتسارع الحاصل على قطاع الطاقة النظيفة على مستوى طرق الإنتاج المبتكرة والاستخدام الذي يأخذ بعين الحسبان عوامل التكلفة التي تحد من اتساع استخداماته من جهة، في حين تتكاتف الجهود الدولية في سبيل محاصرة تأثيرات الطاقة التقليدية على البيئة والإنسان بطرق تقليدية ومبتكرة تتطور باستمرار من جهة أخرى.

وأشار التقرير إلى ان شأن الجهود المبذولة في سبيل نشر وتوسيع ثقافة الطاقة على منتجات وأدوات الطاقة التقليدية والنظيفة لدى مستخدمي الطاقة أن تقلل من حدة التأثيرات السلبية التي يطلقها استهلاك الطاقة التقليدية من دون الوصول إلى القضاء عليها تماما خلال فترة قصيرة من الزمن فيما ستنسجم ثقافة الطاقة النظيفة مع التطور الحاصل على أدواتها ووسائل استخدامها، الأمر الذي يعكس قدرة وكفاءة أعلى في اتساع الاستخدام وتقليل التأثيرات المتأتية من الاستهلاك المتصاعد لمصادر الطاقة التقليدية والتي أصبح من الصعب التخلي عنها لكن من الممكن التخفيف من مخاطرها إذا ما أصبحت ثقافة الاستهلاك جزءا لا يتجزأ من منظومة الحفاظ على مصادر الطاقة وتقليل الأعباء لدى الأطراف كافة .

وأجمل التقرير أهم أحداث النفط والغاز في منطقة الخليج العربي بما يلي :

في الإمارات منحت شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير) عقدا لمجموعة "شاو" لتوفير خدمات استشارية لإدارة المشاريع خلال مرحلة الهندسة والشراء والبناء لمحطة زيوت الأساس في مجمع الرويس الصناعي بأبوظبي، وسيستطيع المصنع المختار إنتاج ٥٠٠ ألف طن سنوياً من زيوت الأساس من المجموعة الثالثة، فضلاً عن ١٠٠ ألف طن سنوياً من زيوت الأساس من المجموعة الثانية، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج التجاري في عام ٢٠١٣.

يذكر أن زيوت الأساس من المجموعتين الثانية والثالثة تستخدم لمزج زيوت التشحيم من الدرجة الأولى لمحركات السيارات.

من جهة ثانية تعتزم شركة مبادلة للنفط والغاز التابعة لشركة مبادلة للتنمية المملوكة لحكومة أبوظبي البحث في فرص شراء أصول شركة بريتش بتروليوم المطروحة للبيع، إلا أن الشركة لا تجري حالياً مفاوضات مباشرة مع الشركة البريطانية، وتطرح شركة بريتش بتروليوم البريطانية بعض أصولها للبيع في محاولة لمواجهة تبعات أزمة النفط في خليج المكسيك.

في حين وقعت شركة الحفر الوطنية NDC مع شركة لامبريل عقدا تقوم الأخيرة بموجبه ببناء وتسليم حفارتين بحريتين لحفر آبار النفط، وذلك بقيمة تجاوزت ١,١ مليار درهم، وتمتلك شركة الحفر الوطنية حاليا أسطولا يتألف من ٢٨ حفارة منها ١٨ حفارة برية و١٠ حفارات بحرية، وهي تسعى لمضاعفة هذا العدد خلال السنوات القادمة، كما تمتلك بارجة للإمداد متعددة الأغراض، إضافة إلى خمس حفارات لمسح المياه الجوفية.

كما تخطط مؤسسة دبي للبترول لمنح عقد بقيمة تتراوح ما بين ٥٠-١٠٠ مليون دولار لتطوير حقل الجليلة النفطي المكتشف حديثاً. وأعطت المقاولين، الذين ينوون التقدم بعطاءات، فرصة حتى منتصف أيلول المقبل لطرح عطاءاتهم، والشركة هي في مراحلها النهائية لتقويم العطاءات، وينبغي أن تمنح أحد المقاولين العقد في منتصف أيلول المقبل، ويغطي العقد منصة إنتاج بحرية غير مأهولة أساسية تحتوي على وحدة "كمبريسور" ونحو ١٢ كيلومتراً من خطوط التدفق من الحقل إلى مراكز تخزين لنقل النفط المنتج من الحقل إلى مرافق معالجة وتوزيع على اليابسة.

وتدرس شركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك) التابعة لحكومة أبوظبي شراء حصة في خط أنابيب نابوكو المزمع تنفيذه لنقل الغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا.

يذكر أن "ايبيك" التي تملك حصة في مجموعة "أو .ام .في" النمساوية للنفط والغاز التي تقود مشروع نابوكو مهتمة بأن تصبح سابع مساهم في المشروع.

كما تدرس شركة ايبيك مشروع إنشاء مصفاة نفطية جديدة في الفجيرة، حيث تقدمت الشركة بطلب إجراء الدراسة من نيسان الماضي على خلفية ارتفاع الطلب الذي سيغطي نتاج المصفاة الجديدة إلى جانب تنافس الموردين وتوقعات الأسعار، وستقوم الشركة أيضا بتقييم تقني وتجاري لأفضل وضعية للمصفاة الجديدة.

وطرحت شركة أبوظبي للعمليات النفطية البحرية (أدما) مناقصة مشروعين يتكلفان نحو ملياري دولار لرفع طاقة الإنتاج البحري في إطار خطط تتكلف قرابة ٢٥ مليار دولار أي نحو ٩٢ مليار درهم لرفع طاقة إنتاج الإمارات من النفط حتى عام ٢٠١٥. وطرحت الشركة عقداً في الشهر الماضي وآخر موعد لتلقي العروض بخصوصه هو ٢١ أيلول المقبل. ويشمل العقد إنشاء مرافق إنتاج في حقلين هما أم اللولو ونصر لرفع طاقتهما إلى ١٠٠ ألف برميل و٦٥ ألف برميل يومياً على الترتيب، كما طرحت الشركة عقد الاستشارات الإدارية للإشراف على إنشاء المرافق الجديدة برغم أنها لم تطلب بعد خطابات النوايا الرسمية.

وفي الكويت منحت شركة نفط الكويت عقدا لصالح شركة بتروفاك بقيمة ١٢٣,٣ مليون دينار لحقن المياه الفائضة ومياه البحر المعالجة في ٦٩ بئرا بشمال الكويت، والمشروع الذي يشمل حقلي نفط الصابرية والروضتين ضروري لتحقيق هدف إنتاج مليون برميل يوميا من حقول النفط في شمال الكويت بحلول عام ٢٠١٥، حيث تقدمت بتروفاك بأقل عرض للمشروع، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للكويت رابع أكبر مصدر للنفط في العالم ٣,١٧ مليون برميل يوميا. وتستهدف الكويت عضو منظمة أوبك انتاج ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٥ قبل أن تتوسع في الإنتاج ليصل الى أربعة ملايين برميل يوميا في ٢٠٢٠.

وكشفت شركة "كويت انرجي" المتخصصة بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز عن توقيعها اتفاقية بيع وشراء لتخفيض حصتيها في امتيازي "أبو سنان" و"مساحة" في مصر مع شركة "بي ت ش انرجي ليميتد"، وستبقى كويتي انرجي مالكة للحصة الأكبر في امتياز "أبو سنان" مع استمرارها كمشغل له وأنها ستخفض حصتها في هذا الامتياز من ٧٢٪ إلى ٥٠٪ كما ستخفض حصتها في امتياز "مساحة" من ٣٠٪ إلى ١٥٪.

وفي العراق كشفت شركة جلف كيستون بتروليوم للتنقيب عن النفط أن اختباراتها لبئر الاستكشاف "شيخان-١" في إقليم كردستان العراقي شبه المستقل أكدت معدلات تدفق النفط عند عمق معين مما دفع أسهمها للصعود زهاء ٧,٦ بالمئة، حيث أثبتت الاختبارات أن معدل التدفق بالبئر يمكن أن يزيد على ٢٠ ألف برميل من النفط يوميا وذلك من جزء واحد فقط من البئر وهو ما يعني أن معدل التدفق النهائي قد يزيد على ذلك.

أما في السعودية فقد أعلنت أرامو السعودية وشركة داو كيميكال أن مشروعهما المشترك المقترح للبتروكيماويات يواصل تحقيق التقدم، حيث استقرتا على مدينة الجبيل الصناعية كموقع للمشروع ويتوقع إنجاز أعماله الهندسة الأولية والتصميم في منتصف عام ٢٠١١ وذلك بعد أن قام الطرفان بتقييم عوامل كثيرة شملت الفوائد المتوقعة للبنية التحتية وفرص التكامل المختلفة المحتملة، حيث تواصل الشركتان تنفيذ المشروع.

من جهتها بدأت شركة "كيان" السعودية للبتروكيماويات بدء التشغيل التجريبي لمصنع جلايكول الإثيلين ومصنع البولي بروبيلين في مجمع الشركة بمدينة الجبيل الصناعية، وقد سبق الإعلان أواخر تموز الماضي عن التشغيل التجريبي لمصنع الاوليفينات الذي يستخدم جزءاً من إنتاجه كلقيم لمصنع جلايكول الإثيلين ومصنع البولي بروبيلين.

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

شركات سعودية تطالب الحكومة بالتحرك ضد بضائع الهند

الرياض / CNN

عادت أزمة رفع الرسوم الجمركية على بعض المنتجات البتروكيماوية السعودية في الهند لتطل برأسها، بعدما قامت دلهي بفرض رسوم إغراق تتجاوز ٢٢ في المائة على وارداتها من البولي بروبلين السعودي، بحجة أن المواد الداخلة في صناعته تتوافر في السعودية بأسعار أقل من نظيرتها في الهند.

وعبر مركز تنمية الصادرات السعودية الذي يمثل المصدرين في المملكة عن "أسفه" حيال القرار .

وقال رئيس مجلسه التنفيذي عبد الرحمن الزامل إن الموقف الهندي "غير منطقي" معتبراً أن فارق الأسعار بين السعودية والهند أمر طبيعي، نظراً لوجود الثروات النفطية في البلاد، ودعا الحكومة السعودية للتحرك حيال العقود الضخمة والصادرات الهندية التي تدخل المملكة دون رسوم، بانتظار أن تفصل منظمة التجارة بالقضية.

وبحسب الزامل، فإن الحكومة الهندية "تناست أن للمملكة ميزة نسبية لتوفر الغاز محلياً وكذلك لقرب المنتجين للبتروكيماويات المحليين من سعوديين وأجانب من مصدر الغاز وقلة تكلفة إنتاج هذا الغاز في المملكة مقارنة بغيرها من الدول وتوفره كمنتج طبيعي وبذلك فمن المنطقي أن تكون المملكة أكثر تنافسياً من الهند."

وأوضح البيان الذي نقلت تفاصيله وكالة الأنباء السعودية أن الهند قد استخدمت "هذه الذريعة غير المنطقية بعد أن فشلت في كل محاولاتها السابقة لإثبات الإغراق بناء على أساس أسعار إغراقية للمنتجات السعودية في سوقها."

ولفت الزامل إلى أن الحجة التي اعتمدتها الحكومة الهندية "لن تقبل من قبل منظمة التجارة العالمية حيث إن المنظمة ترفض حماية أي منتج محلي بحجة الإغراق لتوفر المنتج السعودي في الهند بأسعار تنافسيه ولتوفر الميزة النسبية في المملكة."

وأشار الزامل، الذي يرأس أيضاً إحدى أكبر الشركات الصناعية في المملكة، إلى أنه برغم بذل الحكومة السعودية الكثير من الجهود خلال الأشهر الماضية لإقناع حكومة الهند بالعدول عن مثل هذه التصرفات "إلا إن كل هذه الاتصالات قد تم تجاهلها من حكومة الهند."

و شدد على أن المصدرين السعوديين "لن يهدأ لهم بال حتى توقف الحكومة الهندية مثل هذه الخطوات المبنية على مصلحة جهة معينة في الهند."

وحذر الزامل من إمكانية أن تتخذ الحكومة السعودية قرارات بفرض رسوم على البضائع الهندية، قائلاً إن صادرات الهند للمملكة أغلبها دون رسوم جمركية، والباقي لا تتجاوز الرسوم عليه خمسة في المائة فقط، كما حصلت شركات هندية على عقود بالمليارات في السوق السعودية، مشيراً إلى أن مركز تنمية الصادرات السعودية "سيتابع الموضوع بدقة في الفترة المقبلة."

وناشد الزامل الحكومة السعودية بعدم الانتظار لإجراءات نظر القضية في منظمة التجارة العالمية كما تتوقع الهند لأنها تأخذ سنوات طوال والحكومة الهندية على علم بذلك واتخاذ إجراءات لحماية المصلحة الوطنية . وكانت قضايا فرض رسوم إغراق على منتجات سعودية في دول آسيوية قد برزت في تموز ٢٠٠٩ عندما ذكرت شركة "البولي بروبلين المتقدمة" السعودية إن بعض الشركات الهندية قد قامت بتقديم دعوى بإغراق السوق بمنتجات البولي بروبلين ضد شركات في عدة دول من ضمنها المملكة العربية السعودية.

واتهمت الشركة السلطات الهندية بالعمل بما يتناقض و"أنظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية" واعتبرت أن الهدف من خطوتها هو "الحد من الصادرات الصناعية السعودية للهند بالرغم من تمتع المنتجات الهندية بحرية كاملة في الأسواق السعودية." وجاء ذلك بعد أسبوع من إعلان بكين إجراء تحقيقات حول دعاوى إغراق تقوم بها الشركات السعودية المنتجة لمادة "الميثانول،" الأمر الذي أوجد حالة من القلق في الشركات السعودية البتروكيماوية، وكان له أثر كبير على السوق المالية.

النقد الدولي: فيضانات باكستان ستسبب ضررا فادحا للاقتصاد

اسلام آباد / وكالات

قال صندوق النقد الدولي إن فيضانات باكستان، وهي الأسوأ منذ عقود، ستسبب ضررا فادحا لاقتصاد البلاد، بينما ازداد قلق المستثمرين والدول المانحة بسبب حجم الأثر الذي تركته تلك الفيضانات على الاقتصاد الذي هو هش أصلا.

وقال المتحدث باسم صندوق النقد الدولي لوكالة أنباء رويترز ان هناك احتمالا ان تسبب الفيضانات أضرارا فادحة للانتاج وأن ينعكس ذلك على الميزانية، مما يتطلب تدخلا حاسما من المجتمع الدولي . واضاف انه لم يحدد المتحدث فيما إذا كان تأثير الفيضانات على الاقتصاد سينعكس على برنامج صندوق النقد الدولي في باكستان وقيمته ١١،٣ مليار دولار، ولكنه قال ان الصندوق على اتصال بالسلطات الباكستانية لتقييم الموقف.

وكانت باكستان قد توجهت الى صندوق النقد الدولي في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ طلبا للمساعدة في مواجهة أزمة توازن في المدفوعات وتقييم الاحتياطيات المالية.

وبينما بدأت بوادر النمو الاقتصادي تظهر فقد واجهت باكستان صعوبة في تحقيق بعض الأهداف التي وضعها برنامج صندوق النقد الدولي، خاصة من حيث زيادة عائدات الضرائب من أجل خلق إمكانية لزيادة الإنفاق الحكومي.

وكان يفترض أن تحصل باكستان على ١،١ مليار دولار من صندوق النقد الدولي بعد دراسة لسير الاقتصاد أجراها الصندوق هذا الشهر.

واضاف المتحدث إن مدير الصندوق دومينيك شتراوس كان أخبر الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري أن الصندوق مستعد لمناقشة سبل مساعدة باكستان لمواجهة الاثار الاقتصادية للفيضانات. يذكر ان اكثر من ١٦٠٠ شخص قد فقدوا حياتهم نتيجة الفيضانات بينما فقد مليونان مأواهم.

عدد مستخدمي الموبايل في مصر بلغ ٥٨ مليون مشترك

دبي / وكالات

قال تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر، التابع لمجلس الوزراء، حصلت CNN على نسخة منه، إن عدد مشتركي الهاتف المحمول في مصر بلغ ٥٨,٢ مليون مشترك، بنمو سنوي بلغ ٢٥ في المائة، في حين يستخدم الإنترنت ١٨ مليون شخص، بنمو ٢٣ في المائة.

واعتبر الدكتور عمرو بدوي، رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر، في تصريح لـCNN بالعربية، أن السوق المصرية "شهدت تنافساً كبيراً في الأعوام الثلاثة الماضية، خصوصاً بعد ظهور مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" في مصر، ومحاولة استحواذها على نصيب من كعكة الاتصالات."

وقال بدوي في اتصال هاتفي من القاهرة، الجمعة، إن "العروض التنافسية من قبل شركتي المحمول قبل عام ٢٠٠٧، (موبينيل) و (فودافون- مصر) كانت تستهدف شريحة لا تتجاوز ٧ ملايين مشترك في خدمات الهاتف المحمول، هم كل المشتركين في مصر حينذاك."

لكنه أشار إلى أن "دخول شركة (اتصالات) في السوق المصرية في أيار من عام ٢٠٠٧، أحدث طفرة في عدد المستخدمين للهاتف المحمول، الذين وصلوا إلى ٢٠ مليون مشترك في الخدمة."

وأضاف: "كان سعر الدقيقة حينذاك ١,٧٥ قرشاً (الجنيه المصري ١٠٠ قرش والدولار يساوي ٥,٦ جنيه)، بينما حالياً استفاد المستخدمين كثيراً من هذه المنافسة، التي حولت سعر الدقيقة إلى ما بين ١٥ و ٢٠ قرشاً فقط، وهو سبب آخر لزيادة أعداد المستخدمين."

وتابع: "تراجعت في مصر حالياً أسعار خطوط الهواتف المحمولة كذلك، فمن ١٠٠ جنيه قبل أعوام إلى أن دفعت العروض المستمرة لشركات الهاتف المحمول لعرض خطوط هواتف مجانية في الوقت الحالي."

وأكد بدوي أنه "لكل هذه الأسباب أصبح بإمكان أي شخص في مصر أن يشتري هاتفاً محمولاً، بغض النظر عن قدرته المالية"، معتبراً أن ٥٨ مليون مشترك في بلاده "مسألة غير مستغربة، حيث تتناسب مع الأرقام العالمية في الاستخدام."

لكنه أشار إلى أنه "ليس بالضرورة أن كل هؤلاء مشتركون فعليون، فبإمكان شخص واحد أن يحصل على أكثر من خط هاتفي محمول، وفي مصر نسبة لا بأس بها من هؤلاء، طالما كان السعر رخيصاً."

وتطرق بدوي إلى أن السلطات في مصر لا تنوي تعليق خدمات "بلاك بيري" مثل ما حدث في بعض الدول الخليجية، في إشارة إلى الإمارات والسعودية.

وكانت تحركات خليجية بدأتها الإمارات لتعليق خدمات "بلاك بيري مسنجر" وتصفح الإنترنت والمواقع الاجتماعية، تبعتها قرارات سعودية مماثلة، فيما اتجهت الهند للتلويح بوقف الخدمة كذلك.

ويسكن مصر حالياً ما يقرب من ٨٠ مليون نسمة، في حين كانت إحصاءات حكومية مصرية، رصدت أن عدد سكان هذا البلد بلغ ٧٦ مليونا و٦٩٩ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ مسجلا زيادة قدرها ١٥ مليونا و٢٠٧ آلاف في ١٠ سنوات.

البنك المركزي البريطاني يتوقع نموا اقتصاديا "متقلبا"

لندن / وكالات

يتوقع البنك المركزي البريطاني أن تقتصر نسبة النمو الاقتصادي في بريطانيا على ٢,٤٪ العام المقبل في المائة مقارنة بتوقعاته السابقة عند ٣,٤ في المائة.

وقال البنك إن محدودية القدرة التمويلية للبنوك البريطانية ستؤثر سلبا على نمو الاقتصاد العام للبلاد.

وتوقع البنك أن يرتفع التضخم في المملكة المتحدة للعام المقبل بشكل يفوق التوقعات السابقة وأن يستمر هذا الارتفاع لمدة أطول.

وتعكس التوقعات الجديدة للتضخم آثار القرار الحكومي برفع ضريبة القيمة المضافة إلى ٢٠ في المائة بدءا من بداية العام المقبل.

ويربط مراقبون بين خفض توقعات النمو الاقتصادي وخفض الانفاق العام لمواجهة العجز المتراكم في الموزانة.

ويتوقع أن يؤدي إعلان البنك المركزي إلى زيادة المخاوف بأن تشهد البلاد ما يسمى بالكساد الاقتصادي المزدوج.

وكان البنك قد توقع في تقريره نشره في آيار أن ينمو الاقتصاد البريطاني بنسبة ٣,٤ في المائة عام ٢٠١١ وأن يتراجع التضخم لما دون مستوى ٢ في المائة الذي حددته الحكومة.

وفي المقابل يتوقع مكتب مسؤولية الموازنة البريطانية أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٢,٦ في المائة.

جاء ذلك فيما كان الاحتياطي الفيدرالي قد أعلن أن مسيرة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة تباطأت خلال الشهور القليلة الماضية وأن النمو على المدى القصير سيكون أقل من المتوقع.

وكان مستوى التضخم قد بلغ في بريطانيا في حزيران ٣,٢ في المائة، وهي نسبة تفوق مستوى التضخم المستهدف.

بدء تنفيذ قرار حظر تصدير القمح الروسي

موسكو / وكالات

دخل قرار حظر تصدير القمح الروسي الى نهاية العام حيز التنفيذ وكان القرار قد صدر نتيجة موجة الحر التي ضربت روسيا و ما نجم عنها من حرائق دمرت ما يقرب من ثلث إنتاج القمح الروسي لهذا العام

ويتوقع بعض المراقبين أن يتم تمديد الحظر الى العام القادم، خاصة وأن أسواق القمح يسودها الإرتباك الشديد بعد الفيضانات العارمة التي اجتاحت باكستان، ودمرت معظم المحاصيل الزراعية هناك.

وروسيا هي من أكبر الدول المصدرة للحبوب كالقمح والشعير، ومن المرجح أن يؤدي هذا الحظر إلى رفع أسعار الخبز في مناطق عدة كالشرق الأوسط.

ويهدف الحظر إلى ضبط أسعار الغذاء داخل روسيا ذاتها غير أن بيانات وزارة الزراعة فيها قد أظهرت أن محصول هذا العام قد لا يكفي الطلب عليه في الداخل أيضا.

ويقول ريتشارد جالبن مراسل بي بي سي في موسكو إن قرار الحظر المؤقت غير مفاجئ فيما تحاول روسيا وقف الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء.

فهناك تقارير من أنحاء البلاد عن ارتفاعات حادة في أسعار الدقيق، وفي موسكو نفسها ارتفع سعر الخبز بنسبة ٢٠٪.

من جانبهم يقول مراسلون إن الحظر المؤقت لا يعود لأسباب اقتصادية فحسب، فالروس يتناولون الخبز مع كل شيء تقريبا، ولارتفاع أسعار الخبز تقليديا القدرة على تأجيج الاضطرابات الشعبية.

عجز ولم تتمكن قيادة البلاد من تحديد موعد انتهاء الحظر.فقد توقع الرئيس ديمتري ميدفيديف أن يصبح في الممكن رفع هذه الإجراءات قبل نهاية العام.

إلا أن رئيس الوزراء فلاديمير بوتين ألمح إلى أن الحظر قد يستمر خلال عام ٢٠١١.

وقال بوتين إن محصول هذا العام قد ينخفض إلى ٦٠ مليون طن، وهو أقل بكثير من محصول العام الماضي (٩٧ مليون طن).

وتحتاج روسيا ٨٠ مليون طن تقريبا لتغطية الاستهلاك الداخلي، وبالتالي فقد يحدث هناك عجز أمام المستهلك الروسي بمقدار ٢٠ مليون طن.

ويقول الكرملين إنه سيتم إجراء محادثات حول هذه المسألة في تشرين الأول المقبل. وصدرت روسيا العام الماضي ربع محصولها من الحبوب لعام ٢٠٠٩.

وتنتج روسيا نوعا طريا من القمح يصلح لصنع الخبز غير المخمر، ولذا تصدر كميات كبيرة من إنتاجه إلى الشرق الأوسط.

ومصر هي السوق الأكبر لهذا القمح، تليها تركيا وسورية وإيران ثم ليبيا.

ويقول محللون إنه من المرجح أن تكون هناك زيادة بسيطة في سعر القمح هذا العام.

إلا أنهم يتوقعون انخفاض السعر بسرعة لأن الولايات المتحدة . أكبر مصدر للقمح في العالم. تتوقع جني محصول غير عادي هذا العام.

وتوقع الاقتصاديون هذا الأسبوع أن تؤدي موجة الحر والحرائق إلى انخفاض الناتج الإجمالي المحلي بمقدار ١٥ مليار دولار.

ويتوقع أن يتسبب هذا الانخفاض الذي لا يشمل تكلفة إعادة بناء مئات المنازل المدمرة في إبطاء تعافي البلاد من الأزمة العالمية الحديثة.

وتشتعل المئات من الحرائق في أواسط روسيا منذ ثلاثة اسابيع.

وقتل أكثر من ٥٠ شخصا في هذه الحرائق، ويعتقد أن أعدادا أكبر قد تأثرت بسبب سحب الدخان التي لفت موسكو ومناطق أخرى.

ومعدل الوفاة في موسكو حاليا هو ضعف المعدل العادي بالنسبة لهذه الفترة من العام، وفيما تجنب المسؤولون ربط ذلك بارتفاع الحرارة أوسحب الدخان، إلا أن الأطباء يقولون ذلك سرا.

وقد خففت الأمطار الغزيرة التي هطلت على موسكو السبت الماضي على أهلها للمرة الأولى منذ أسابيع.

غير أن الحرائق لا تزال تشتعل حول موسكو وفي مناطق أخرى من البلاد.

وقد أعلنت وزارة الحالات الطارئة الروسية في بيان امتداد الحريق في محمية طبيعية تقع قرب مركز ساروف النووي الروسي والذي يبعد قرابة ٥٠٠ كيلومتر شرق موسكو.

وقالت الوزارة ان "الحريق الذي نشب قبل يومين في الجزء الشرقي من المحمية الطبيعية، حيث ضربت صاعقة أشجار صنوبر، يتقدم وبات يشكل خطرا".

ولم يوضح البيان المسافة التي تفصل بين الحريق والمنشآت التي تصنع فيها رؤوس نووية.

حجم تجارة الإمارات المتوقع هذا العام يبلغ ١,٤ تريليون درهم

دبي / وكالات

توقعت مؤسسة عالمية مستقلة، ومتخصصة في تحليل، وتصنيف، وتزويد البيانات، أن تشهد حركة الشحن في ميناء جبل علي، نمواً تصل نسبته إلى ٥,٨٪ خلال العام الجاري، إلى ١٤٦,٤ مليون طن، بعدما سجل مع ميناء راشد انكماشاً بلغت نسبته ٣,٦٪ بسبب الركود خلال العام الماضي.

و قالت مؤسسة "بِزنس مونيتور إنترناشونال" ضمن تقرير حديث بعنوان "الإمارات العربية المتحدة- تقرير الشحن الربع الرابع ٢٠١٠"، ونشره موقع "بي آر إسنايد"، إنها تعتقد بأن النمو في ميناءي دبي سيكون قوياً خلال الفترة المقبلة، متوقعةً أن يسجلا معاً متوسط نمو سنوي يصل إلى ٦,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤، أي أعلى من متوسط النمو الذي توقعته بالنسبة لإجمالي ناتج الإمارات المحلي لكن من حيث القيمة الاسمية .

واضافت المؤسسة : سوف يصل إجمالي حجم صادرات الدولة خلال العام الجاري إلى قرابة ٧٨٠ مليار درهم (٢١٢.٥ مليار دولار)، مقابل ٥٧٧ مليار درهم (١٥٧,٣ مليار دولار) هي القيمة الإجمالية المتوقعة لوارداتها خلال الفترة نفسها، ليصل إجمالي حجم تجارة الإمارات في العام الجاري إلى نحو ١,٤ تريليون درهم طبقاً لتوقعات "بزنس مونيتور".

اقتصاد منطقة اليورو ينمو ١ف خلال الربع الثاني من العام

لندن / وكالات

أعلن الاتحاد الاوروبي الجمعة أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بلغ ١٪ ما بين نيسان و حزيران من هذا العام.

ويتجاوز نمو اقتصادات منطقة اليورو بذلك معدلات نمو الاقتصاد الامريكي لذات الفترة

وانتعشت اسواق الاسهم الاوروبية مدفوعة باعلان المانيا تحقيق افضل نمو فصلي منذ توحيد شطريها عام ١٩٩٠.

و شهدت بريطانيا وفرنسا ارتفاعا في وتيرة الانتعاش رغم انحدار اليونان نحو مزيد من الركود.

ألمانيا

وكانت ألمانيا قد أعلنت في وقت سابق الجمعة أن اقتصادها نما بنسبة ٢,٢٪ في الأشهر الثلاثة حتى نهاية يونيو/ حزيران، وهو أسرع نمو للاقتصاد

الألماني منذ أكثر من ٢٠ عاما.

وقال المكتب القومي للإحصاء إن " مثل هذا النمو لم يسجل من قبل في ألمانيا الموحدة".

ويعزى السبب الرئيسي في النمو الأعلى من المتوقع إلى زيادة الصادرات التي دعمها ضعف اليورو.

وأشارت مؤشرات منفصلة إلى أن الاقتصاد الفرنسي نما بنسبة ٠,٦ ٪ في الربع الثاني من العام مقارنة بـ ٠,٢٪ في الربع الأول من العام.

وقال المعهد القومي للاقتصاد إن الاقتصاد الأسباني نما بنسبة ٠,٢ ٪ في الربع الثاني مقارنة بنمو بلغ ٠,١ ٪ في الربع الأول.

وستنشر معدلات النمو في باقي منطقة اليورو لاحقا.

الا ان النمو في الولايات المتحدة سجل انخفاضا الى نسبة ٠,٦ في الربع الثاني من ٢٠١٠.

تعافي سريع وقال المكتب القومي للاحصاء في ألمانيا إنه إضافة إلى "المساهمة القوية" للصادرات يعزى نمو الاقتصاد في الربع الثاني إلى زيادة الإنفاق المنزلي والحكومي.

وقال المكتب " يشهد الاقتصاد الألماني تعافيا سريعا".

وقال كارستن برزيسكي من أ ن جي للاسواق المالية " الأداء القوي للاقتصاد الألماني في الربع الثاني مثير للإعجاب ولكنه غير مفاجئ"ز

وأضاف برزيسكي " الاقتصاد الألماني استفاد من عاملين رئيسين هما نشاط قطاع الانشاءات عقب شتاء قاس وقوة الطلب الأجنبي على السلع الألمانية".

وأضاف برزيسكي "الزخم الحالي في النمو من الصعب استمراره في الشهور القادمة. سيعود الاقتصاد الألماني إلى المعدلات الطبيعية للنمو مع انتهاء تأثير نشاط قطاع الانشاءات وعودة زيادة الصادرات إلى معدلاتها الطبيعية".

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة: صورة المنظومة المصرفية في العراق لا تستقيم مع توجهات اقتصاد السوق

حوار / ليث محمد رضا

يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية ، وله اهمية في مرحلة التحول الاقتصادي التي يشهدها العراق الا ان هذا القطاع لازال بحاجة لمعالجات ناجعة تجعله ينهض بدوره المتوقع . (المدى الاقتصادي) حاورت المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية عبد العزيز الحسون بشأن هذا الدور والعوائق التي تعترض عمل المصارف الخاصة وعلاقتها بمثيلاتها الحكومية .

× يمثل النشاط المصرفي الحكومي ما نسبته ٩٠٪ من مجمل النشاط المصرفي ، فما سبب انحسار النشاط المصرفي الخاص نسبة الى الحكومي؟

– المصارف الحكومية فعلاً تستحوذ على نسبة عالية من كتلة الودائع المصرفية و هذا يعود لسببين رئيسيين، الأول هو أن الودائع التي تحوزها هذه المصارف هي ودائع حكومية بالاضافة الى ان المصارف الحكومية قديمة و مع ذلك فأن قيام مصارف القطاع الخاص التي عادت للظهور عام ١٩٩١ في دورها بالعمليات المصرفية لم يكن قاصراً لكن المشكلة الان هي ان الشكل النهائي للمصارف الحكومية و الاهلية لم يكتمل بعد بمعنى ان المصارف الحكومية الان تحوزعلى هذه الكتلة الكبيرة من الودائع كمركز مالي في الوقت الذي رأسماله (خردة) فرأسمال مصرف الرافدين(٢) مليارين بينما العديد من المصارف الخاصة تجاوزت الـ ١٠٠ مليار ، وهذه معادلة خاطئة و لا تستقيم مع اقتصاد السوق فهي صورة ليست صحيحة لكنها للاسف واقعية .

ما سبب عزوف الجمهور عن التعامل مع المصارف الاهلية بعد ان تجاوز عددها الـ ٤٠ مصرفاً؟

– أن تعامل الجمهور مع المصارف على اساس تنمية المدخرات و المصارف الخاصة برغم عددها الكبير الا ان انتشارها في بعض المحافظات و الاقضية ليست كالمصارف الحكومية فالجمهور لا زال بحاجة الى التعرف على المصارف الخاصة و على هذه المصارف ان تعمل على جذب الزبائن، و على المصارف الخاصة التزام التعليمات الصادرة من السلطة النقدية و من رابطة المصارف العراقية ويجب ان تكون المصارف على دراية واتفاق على ان مايصدره البنك المركزي العراقي واجب الالتزام لمختلف وجهات النظر .

× بعض المصارف تحمل تسمية الاستثمار و التنمية، فهل تعتقدون انها فعلاً تسهم في التنمية و تدعم الاستثمار؟

– موضوع التنمية و الاستثمار مرتبط بمجمل النشاط الاقتصادي العام و ليس بأمكان مصرف او مؤسسة بمفردها ان تضطلع بعملية التنمية، بل المعول عليه في هذه العملية هو البرنامج الحكومي و استثمارات الدولة فخلال السبع سنوات الماضية لم ينفذ ٥٠٪ من التخصيصات للمشاريع، فالخلل إذن هو في المنهاج الاقتصادي العام و يجب ان يكون ثمة مشروع حقيقي و ذي جدوى لكي نتخلص من الاشكال الذي نحن فيه الان حيث ان الكل يبحث عن الاطار الاقتصادي العام ، و الان في العالم و منذ عقدين من الزمن صار الاتجاه الى ان العملية الاقتصادية يجب ان يلعب رأس المال دوره الكبير فيها، فنريد نظاماً مصرفياً يحترم و يؤشر مقدار قوة الضمانات التي يحصل عليها ضمن هذا المصرف و لكن الان المصارف العراقية ضمانتها محدودة و بالتالي لا تشجع و تعطي فرصة للمصارف الاهلية ان تتعامل و تعرض نفسها، و ان تأخذ معياراً مهماً في ميزان البيوتات المالية، لذلك فقرار البنك المركزي برفع رؤس اموال المصارف هو قرار صائب.

× من المعروف أن العراق مقبل على نهضة او حركة استثمارية هائلة ، هل ترون ان المنظومة المصرفية بشقيها العام و الخاص تستطيع ان تواكب متطلبات الاستثمار الاجنبي؟

– موضوع الاستثمارات الخارجية اختلط بصور و الوان متغيرة و كثيرة لان المستثمر الاجنبي يفترض ان يأتي بأمواله الى الداخل و يستثمرها لكن لا يأتي ليقترض من الداخل و هذا غير مسموح الا بضمانات مقبولة و الان ما يعرض وينشر في البيانات الرسمية ان الجهاز المصرفي العراقي غير قادر على تمويل المشاريع الاجنبية ،لا يوجد هكذا مفهوم فعندما يأتي المستثمر الاجنبي ينبغي ان يمتلك رأسمالا يمول مشروعه .و بالنسبة للمتطلبات المصرفية فالمصارف العراقية قادرة على تمويل جميع المشاريع الداخلية ذات الجدوى الاقتصادية ، اما في ما يتعلق بالخدمات المصرفية فالان جميع المصارف صارت لها قنوات اتصال خارجية مباشرة و الان بأمكاننا ايصال اي مبلغ لاي مكان في العالم بضغطة زر و جميع الخدمات المصرفية متاحة في المصارف الخاصة وهي متاحة للمستثمرين الأجانب والوطنيين.

× ما تعليقكم على حصر ائتمانات او حسابات المؤسسات الحكومية بمصرف التجارة العراقي؟

– الآن لدينا صورة متناقضة بعد ان اعلن ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد سوق و هذا يعني ان الحكومة لا تتدخل بغير التخطيط و المراقبة لكن الذي حدث انهم اسسوا مصرفاً بحجة ان المصارف العراقية غير قادرة على تمرير المعاملات الخارجية فأسسوا مصرفاً مقبولاً بالتعاملات الخارجية لكن الامر تعدى ذلك الى جانب احتكاري على غرار ما كان معمولاً به سابقاً و هذا موضوع يتطلب إعادة نظر.

× ما تقييمكم للمنظومة المصرفية الخاصة، و هل هي قادرة على توفير متطلبات الاقتصاد العراقي ؟

. الآن لا ينظر للمنظومة المصرفية الا من ناحية السلبيات و المنظومة الان مسؤولة عنها ، و لا احد يستطيع ان ينكرها لكن هناك سلبيات تتعلق ببيئة العمل فالمصارف الان تتعامل بهذا الكم الهائل من النقد و هذا غير موجود بالعالم فلدينا كل امين صندوق يستلم مليار دينار و هذه مبالغ يصعب على الشخص الواحد حسابها حتى بأستخدام مكائن متطورة ، وهذا خلل ، و الان المصارف تحتاج إلى تصنيف شبه رسمي حيث توجد مصارف كبيرة و مصارف صغيرة لكن حتى الآن لا يوجد لدينا تمييز ، و حتى المصارف الاسلامية التي بلغ عددها ٩ مصارف لا تزال تعمل من دون قانون و لا تعليمات، لذلك فالمشكلة بالبيئة التي نعمل بها و هذه المشاكل لا ينظر لها على مستوى الجهاز المصرفي و حده ولكن على مستوى مجمل الفعاليات الاقتصادية.

أن تعامل الجمهور مع المصارف على اساس تنمية المدخرات و المصارف الخاصة برغم عددها الكبير الا ان انتشارها في بعض المحافظات و الاقضية ليست كالمصارف الحكومية فالجمهور لا زال بحاجة الى التعرف على المصارف الخاصة و على هذه المصارف ان تعمل على جذب الزبائن، و على المصارف الخاصة التزام التعليمات الصادرة من السلطة النقدية و من رابطة المصارف العراقية ويجب ان تكون المصارف على دراية واتفاق على ان مايصدره البنك المركزي العراقي واجب الالتزام لمختلف وجهات النظر .

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

تحقيق / المدى الاقتصادي

ظاهرة يتكرر حدوثها مع حلول كل رمضان ، اذ ترتفع اسعار المواد الغذائية اضافة للخضراوات و الفواكه و اللحوم بشكل يثقل كاهل المستهلك المرهق اساساً جراء مشكلات معيشية واقتصادية كثيرة ، الامر الذي يؤشر صورة للمتغيرات السعرية التي تطرأ على السوق العراقي،فأغلب المستهلكين حرصوا مع حلول شهر رمضان على شراء البقوليات والرز والعدس وبعض العصائر والدجاج واللحوم والكثير من الحاجيات الاخرى لتأمين متطلبات الوجبات الرمضانية الامر الذي تهيأ له بعض التجار بأحتكار السلع قبل حلول رمضان من اجل رفع سعرها!

جشع كبار التجار و الميل الاستهلاكي وراء حمى الأسعار في رمضان !

ينتظر المواطن من الحكومة اتخاذ سياسات تحميه من جشع التجار و التقلبات السعرية.
الوكيل الاقدم في وزارة الزراعة الدكتور صبحي الجميلي قال لنا : ان وزارة الزراعة قدمت مقترحاً الى اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء بخصوص الرفع الجزئي للحظر الخاص بأستيراد بعض الخضر و بوجه الخصوص الرقي و البطيخ و البطاطا و نحن مستمرين بدراسة حالة السوق و اذا كانت من حاجة لرفع الحظر عن استيراد فواكه اخرى سنقدم على هكذا خطوة و الان هذا الموضوع يدرس مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء من اجل اتخاذ القرار المناسب ، و ان هذه القرارات من شأنها ان تحقق توازناً في السوق.

أسباب الإرتفاع

يتسبب كل من الاحتكار و الزيادة في الميل الاستهلاكي بهذا الارتفاع الذي نشهده في الاسعار.

المستشار في مركز بحوث السوق لحماية المستهلك د. سالم البياتي تحدثنا له حيث قال : تكمن العلة في ارتفاع الاسعار الذي نشهده في رمضان في سببين الاول يعبر عن قضية اقتصادية والآخر يمثل ضعف هيكل الرقابة على السوق، فأما ما يتعلق بالقضية الاقتصادية فمن الطبيعي في شهر رمضان ان يزداد الطلب على عدد من السلع و المنتوجات المحلية و المستوردة و بالتالي زيادة الطلب تصاحب بزيادة في الاسعار و فق قانون العرض و الطلب بالاضافة لضعف الوازع الاخلاقي للكثير من التجار العراقيين وضعف الاقتصاد العراقي في توفير هذه السلع بالتوقيتات و بدعم حكومي و كذلك عدم وجود صناعات محلية كل هذه الامور تجعل من ارتفاع الاسعار في المناسبات شيئاً طبيعياً و بشكل عام فأن الاقتصاد العراقي بدا في الآونة الأخيرة بصورة الاقتصاد غير المنضبط و دخول بعض الناس الذين يرفعون الاسعار كل هذه العوامل ادت الى ظاهرة ارتفاع الاسعار ، فالتاجر الجشع ممكن أن يربح حتى و ان باع بسعر اقل من السعر الذي يتعامل به لكن المسألة اخلاقية و ليست اقتصادية بحتة و لهذا نلاحظ المفكرين الاقتصاديين يربطون بين القيم و الاخلاق و القضية الاقتصادية.و بخصوص ما اعلنت عنه الشركة العامة للاسواق المركزية من توفيرها لبعض السلع بأسعار تنافسية من اجل احداث حالة من التنافس في الاسواق؟ قال البياتي: الاسواق المركزية ليست بمستوى التنافس لا من حيث تواجدها و لا من حيث الكمية المعروضة فما يعرض في الاسواق المركزية لا يتناسب مع حجم الطلب فمثلاً عندما تكون الحاجة عشرين طناً و تعرض الاسواق المركزية طناً واحداً فلا يمكن للطن الواحد ان يحدث توازناً في الاسعار، فالقضية تحصل على شكل عرض كمية قليلة توزع على اساس المحسوبية و المعارف ممن يعرفون بالقضية و يستفيدون منها بشكل مبكر و المواطن العادي لا يستفيد من الموضوع، لذلك فالقضية تحتاج إلى سياسة اقتصادية شاملة في ظل دولة مستقرة و مواطن واعٍ يزيد النسب الاستهلاكية لديه بحجة كونه صائم فيكون المواطن جزءاً من المشكلة فلهذا نجد نسب التبذير و الصيام مرتفعة في رمضان الامر الذي يتعارض مع اقتصاديات رمضان و فلسفة الصيام و هذه المجموعة من العوامل هي التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار خلال هذا الشهر .

و اضاف البياتي ان حقيقة الازمة تكمن في وعي المستهلك اذ يوجد ميل استهلاكي عالٍ، فمثلاً عندما ترتفع الاسعار يحصل اندفاع للاسوق و الطلب بشكل غير منضبط فالمواطن ايضاً جزء من المشكلة و ليس فقط التاجر او الدولة.

و اكد البياتي ان نسبة الارتفاع في الاسعار بلغت أوجهها في الأيام الأولى و يتوقع لها ان تهبط مع مرور ايام رمضان بعد ان يحصل نوع من الاستقرار النفسي إضافة الى توازن بالطلب، كما ان المواطن في الايام العشرة الاولى من رمضان نراه يميل لبعض الاكلات بكثرة و لكنه في بقية الايام يصبح الصيام شيئاً عادياً بالنسبة له .

الاجراءات الحكومية

ينتظر المواطن من الحكومة اتخاذ سياسات تحميه من جشع التجار و التقلبات السعرية.

الوكيل الاقدم في وزارة الزراعة الدكتور صبحي الجميلي قال لنا : ان وزارة الزراعة قدمت مقترحاً الى اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء بخصوص الرفع الجزئي للحظر الخاص بأستيراد بعض الخضر و بوجه الخصوص الرقي و البطيخ و الطماطم و البطاطا و نحن مستمرين بدراسة حالة السوق و اذا كانت من حاجة لرفع الحظر عن استيراد فواكه اخرى سنقدم على هكذا خطوة و الان هذا الموضوع يدرس مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء من اجل اتخاذ القرار المناسب ، و ان هذه القرارات من شأنها ان تحقق توازناً في السوق.

اما بالنسبة للحوم فلا يوجد اي حظر على استيرادها للعراق بشرط ان تتوفر الشروط الصحية ، وهي مفتوحة للاستيراد ، و الان بالنسبة للحوم سواء كانت الحمراء او البيضاء ، اما بخصوص اسعار اللحوم المحلية التي يتم الحديث عنها حالياً و هي واحدة من الاجراءات التي تقدم عليها الوزارة للتنسيق و التعاون مع الوزارات الاخرى المعنية و الان نحن نؤكد على ضرورة تعاون جميع الجهات لمنع خروج الحيوانات العراقية الى الخارج و الجانب الآخر من ضمن الاجراءات ان وزارة الزراعة ، و ضعت ضوابط و تعليمات تم اقرارها من مجلس شورى الدولة بخصوص استيراد الحيوانات الحية الامر الذي من شأنه ان يعالج مسألة ارتفاع اسعار اللحوم بسعر صحي و ان تكون صالحة للاستهلاك البشري ، والاجراء الآني هو التأكيد على الحيلولة دون تهريب الحيوانات العراقية.

فيما قال الخبير في وزارة التجارة الدكتور واثق طه : ان اسعار المواد الغذائية في الغالب يحكمها القطاع الخاص و هي بعيدة عن سيطرة الدولة فتبقى المسألة مرتبطة بسلوكية التجار، حيث يشهد شهر رمضان كل عام زيادة في الطلب على المواد الغذائية،و من المنطقي اقتصادياً ان يرتفع سعر السلعة مع زيادة الطلب عليها ، فمسألة زيادة الاسعار عندما تكون بنسبة قليلة تعد مقبولة لكن نحن نتوسم بالتجار العراقيين سواء كانوا تجار جملة أم مفرداً ان يقبلوا بهامش ربحي بسيط ، و في شهر رمضان يكون لاذواق المستهلكين نمط خاص و النمط الاستهلاكي يختلف عن الشهور الاخرى و بهذه الحالة نتوجه لإخواننا بالقطاع الخاص و في تجارة المواد الغذائية أن يرأفوا بالمواطن البسيط الذي يحتاج للرعاية،و بخصوص إجراءات وزارة التجارة لضبط الاسعار قال طه:

إن تجار القطاع الخاص هم الذين يحددون الاسعار اما بالنسبة لوزارة التجارة فهي محكومة بمفردات البطاقة التموينية إنه عندما توفر المواد الغذائية للمواطنين يحصل هبوط بالمستوى العام للأسعار، والآن الشركة العامة للأسواق المركزية تعرض المواد الغذائية بأسعار تنافسية و تقدم للمواطن العراقي بأسعار اقل من السائدة في السوق المحلية الامر الذي يعد خدمة من وزارة التجارة للاهتمام بالمواطن و هذا وفق الإمكانات المتاحة .

مخاوف استهلاكية

ان تزايد الميل الاستهلاكي للمواطن العراقي في شهر رمضان دفع عدداً من المراقبين في الاوساط الاقتصادية تحميلهم قدراً من مسؤولية ماآلت اليه الاسعار بالاضافة الى مسؤولية التجار ذوي السلوك الاحتكاري .

و قد كانت لنا جولة في بعض الاسواق من اجل رصد أسعار السلع الاستهلاكية فى شهر رمضان الذي سجلنا ارتفاع الاسعار فيه بشكل يفوق الاعوام الماضية.

المستهلك ماجد محمد قال : إن اسعار المواد الغذائية ارتفعت في رمضان و هذا يثقل كاهل المواطنين، فأكثر المواطنين فقراء عاطلون عن العمل أو في أحسن الأحوال يعملون عملاً بسيطاً وأكثرهم متزوجون ولهم عيال ولا يقدرون على المواد الاساسية .

فيما قال المستهلك منعم عباس : اطالب كبار التجار بتخفيض المواد حتى تصل إلى مستوى يمكن للجميع أن يشتريها و ان يقبلوا بربح بسيط، مؤكدا أن الفقراء بحاجة لهذا التخفيض فإذا كان الموظفون لا تكفي رواتبهم لتغطية حاجات رمضان فكيف بمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل؟

و قالت المستهلكة نضال خالد : اشتريت أقل من نصف ما اعتدت عليه في رمضان من كل عام، وهناك أصناف كثيرة لم أقدر على سعرها، وبرغم ذلك دفعت أربعة أضعاف ما دفعت العام الماضي بسبب الزيادة الكبيرة في الاسعار.

فيما يقول المستهلك محمد علي : ان عادات سيئة لا تمت للإسلام بصلة هي التي أدت إلى هذه المشكلة الاقتصادية التي تتحدثون عنها لا يوجد شيء اسمه مستلزمات رمضان و المسألة لا تتعدى كونه تقليداً اجتماعياً و إلا فأن تناول الطعام في رمضان لا يختلف عن بقية الأشهر،هذا كله من نتاج وتقاليد بالية فمستلزمات رمضان هي النية بإصلاح النفس والعزم حياة ملؤها الاجتهاد و الاخلاص في العمل و ليس التهيؤ لملء البطون!

تأثير الارتفاع على المستوى المعيشي للأسرة

لقد تسبب الارتفاع المشهود في الاسعار هذا العام الى تغيير شكل المائدة بعد ان غابت عنها اطباق و استعيض عنها بأخرى في الوقت الذي فشل فيه البعض في تغطية تكاليف المائدة الرمضانية .

يقول المواطن علي نعيم:إن المسؤولين لا يعبؤون بالمواطن و احتياجاته الاقتصادية فالارتفاع الاخير للاسعار على حد قوله لم يشهد اي حل حكومي .

فيما قال المواطن حمزة حسين:إن تقليص مفردات البطاقة التموينية تسبب بترك المواطن بين يدي بعض التجار المحتكرين.

الخبير الاقتصادي د. احمد الوائلي تحدث لنا قائلاً : طريقة تقليص المشمولين بالبطاقة التموينية من قبل وزارة التجارة كانت سبباً في ارتفاع الاسعار في رمضان و قبل رمضان .

و اضاف الوائلي : كما ان قطع البطاقة التموينية لم يكن حصراً من الفئات التي لا تستحق الشمول بالبطاقة التموينية ، و لكن لقد شمل هذا الاجراء موظفي الدولة والتي كانت منهم فئات محرومة في ظل النظام السابق كالاساتذة الجامعيين وحين تم انصافهم وبشكل جزئي شملوا بهذا الاجراء كمقابل لتخفيض ما حصلوا عليه من مكاسب .

لم تستطع وزارة التجارة عبر الهيئة العامة للضرائب واتحاد رجال الاعمال وغرف التجارة والصناعة حصر فئات كثيرة هي غير محتاجة لمفردات البطاقة التموينية وبذلك اصبح هذا الاجراء غير مجد وغير فعال لكون من تم شمولهم ذو اعداد قليلة وغير مؤثرة و لم تكن كافية لإحداث توازن في السوق ما أدى للارتفاع الذي حدث في هذا الشهر .

لذا يتطلب شمول جميع الفئات غير المحتاجة لمفردات البطاقة من موظفين كبار بجميع فئاتهم وجميع ذوي الدخول المرتفعة بالمجتمع وكذلك عدم المساواة بالحرمان بين وزير ووكيل ونائب برلماني مع موظف بوزارة اخرى اكتسب راتبه من شهادته العلمية والخدمة الطويلة في دوائر الدولة.

ان هذا الاجراء بالرغم من تأييدي له إلا انه كان مؤثرا وفيه ظلم لفئات معينة، لذا يتطلب إعادة النظر في طريقة تطبيقة ليكون ذا نفع اقتصادي ومنظم للعملية بشكل افضل حقيقي لمفردات البطاقة التموينية .

الحصيلة:

ان قضية ارتفاع الاسعار التي صاحبت شهر رمضان والآثار السلبية التي رتبتها على المستوى المعيشي لجمهور المستهلكين انما هي صورة لكثير من الازمات التي يتعرض لها المشهد الاقتصادي، في مرحلة التحول الاقتصادي في الوقت الذي لا يزال التصور عن الفلسفة الاقتصادية غير واضح الامر الذي يعرض الاقتصاد إلى عدم الاستقرار و يجعله يشهد هكذا نوعاً من المفاجآت التي أرهقت المستهلكين من ذوي الدخول المتواضعة ، في الوقت الذي ينتظر هؤلاء المستهلكون من الحكومة ان توفر لهم الحماية لان الدخل المعيشي الحالي المنخفض لأغلب المواطنين يجعلهم غير مؤهلين للتعاطي مع السوق و ارهاصاته ما يجعل المواطن الفقير الذي يدخل السوق من دون دعم حكومي كساعٍ الى البيداء بغير سلاح.

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

واقع القطاع الخاص ومتطلباته في العراق

خالد جميل البصري

أصبح واضحاً ومؤكداً ان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق يعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها منطلقات وخبرات وموارد القطاع الخاص، لذا اتجهت السياسة العامة للدولة نحو الإسهام في نموه وتعزيز دوره في ظل التحول لاقتصاد السوق ، إذ يعد المحرك الأساسي في تصحيح المسار التنموي وتنويع مصادر الدخل.

وقد غلبت على هذا القطاع بعد عام ٢٠٠٣ صفة العمل الفردي والمنشأة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار وعزوف نشاطه عن قطاعات التنويع الاقتصادي الكبيرة (الزراعية والصناعية) والاتجاه نحو القطاعات الخدمية ذات الربح السريع كقطاع التجارة وخدمات الكمبيوتر والاتصالات ومقاولات إعمار العراق فضلاً عن التوجه نحو فتح المصارف الخاصة لذا كان أداؤه محدوداً بالنسبة لمشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً فبلغ متوسط مساهمته في القطاع التحويلي قرابة (٢,٢٪) والنفطي (٠,٣٪) خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ .

وفي ضوء واقع السياسات الحكومية القائمة، نرى أن القطاع الخاص المحلي غير مؤهل لقيادة عملية التنمية في العراق في الوقت الحاضر وذلك لأسباب عدة من أهمها :

أ. إن القطاع الخاص لا يمتلك القدرات الفنية والإدارية الكافية والموارد المالية الضخمة اللازمة لتمويل التنمية في العراق.

ب. التأخر في إجراء الإصلاحات التشريعية والهيكلية والفنية المتعلقة بخلق البيئة الاستثمارية الملائمة لعمل اقتصاد السوق وجذب المستثمرين وبخاصة المستثمرين الوطنيين الذين هم خارج العراق.

ج- سيطرة الدولة على القطاع المالي والمصرفي وعجز هذا القطاع عن تلبية متطلبات القطاع الخاص من رأس مال وأداء دوره في تعبئة مدخرات المؤسسات والأفراد وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الإنتاجية للقطاع الخاص.

إن أهمية وضع خطة تنموية بعيدة المدى ضمن ستراتيجية هادفة إلى دعم القطاع الخاص وإعطائه الدور التنموي ، كما في كثير من الدول ومنها جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة يعد بحد ذاته تحدياً كبيراً أمام الدولة مما يتطلب ذلك العمل على تفعيله ودعمه بالإمكانات كافة التي تستطيع الحكومة العراقية توفيرها على وفق المتغيرات والمستجدات الدولية الحالية التي تستدعي ضرورة اعتماد الاقتصاد العراقي نهجاً تنموياً يلائم هذه المرحلة، لذا استهدفت الخطة الخمسية الصادرة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي توسيع قاعدة المعلومات المتعلقة بالتنمية لتمكين القطاع الخاص من التنافس في إنشاء وإدارة المشاريع ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ليصبح أحد الركائز الأساسية في تنفيذ ستراتيجيات الدولة وتحقيق التنويع الاقتصادي ، فضلا عن تخفيف العبء الملقى على عاتق ميزانية الدولة من خلال تقليل الإعانات المقدمة للأنشطة الاقتصادية ، وإيجاد فرص جديدة للعمل والمنافسة في السوق الدولية .

ولهذا تضمنت الخطة الأسس والأهداف الملائمة للتحول نحو منح دور اكبر للقطاع الخاص ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الآتي :

١. تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على إعطاء الدور القيادي للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة .

٢. تشجيع التكامل والاندماج بين الشركات الصغيرة والفردية .

٣. منح المزيد من الدعم والتشجيع للقطاع الخاص لغرض الاستثمار في القطاعات الزراعي والصناعي والسياحي وأنشطة التصدير من أجل رفع مستوى قدرته التنافسية والإنتاجية ومن ثم تقليل أثر الاختلالات على الاقتصاد العراقي .

٤. العمل على توفير متطلبات تحسين المناخ الاستثماري فضلاً عن توفير بيئته السليمة من خلال توفير الأنظمة واستخدام السياسات التي تتسم بالمرونة والاستجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

٥. إصلاح النظام الضريبي وتخفيض الإعفاءات الكمركية لتسهيل الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار .

٦. إصلاح النظام المالي وتحسين أداء النظام المصرفي من خلال تطوير مؤسسات وأسواق المال وخطط الإقراض والضمان لغرض توسيع خدماته وتشجيع دخول القطاع الخاص فيه.

٧. رفع مستوى تشغيل العمالة الوطنية بشكل خاص والعاملين في القطاع الخاص بشكل عام.

٨. السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ونقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة .

لذا فان غياب تلك المتطلبات وضيق القاعدة الاقتصادية وعدم التوسع والنمو في الإنفاق الاستثماري (توفير البنية التحتية الضرورية) وتعطيل مشاريع التنمية ، تحد من فاعلية القطاع الخاص وتقلل دوره ومساهمته في عملية الإصلاح والتنويع الاقتصادي في العراق.

المعرفة في خدمة الاقتصاد

إيمان محسن جاسم

سوق المعرفة، حروب المعرفة، أمن معرفي.. مجتمعات المعرفة تفكّر وتبدع ، و مفهوم ما يزال غامضا عند المثقفين والمتعلّمين، فما بالك بعامّة الناس ، و مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلوماتية والتقنية أو كما يسميه «توفلر» (حضارة الموجة الثالثة) هو ليس منتجاً للمعرفة فقط، بل هو ينظر بعين الاحترام والتقدير للمعرفة ويعرف قيمتها ويقدّر منتجيها. هو مجتمع ينظر إلى المعرفة على أنها ثروة وأساس للقوة والسلطة.. كما أنّها المبدأ الأساسي في تنظيم حياة البشر.. وتجعل الإنسان محورا رئيسيا وجوهريا لحركته لأنه العنصر الرئيس الفاعل في الإبداع والإنتاج المعرفي.. أبرز سماته أنه مجتمع يفكر ويبدع.. أمّا عن خصائصه ففي الجانب الاقتصادي تعد المعرفة المصدر الأساس للقيمة المضافة للمنتج. والعامل الأساسي في نمو الاقتصاد هو إنتاج المعرفة واقتناؤها.. وفي الجانب الثقافي يعنى مجتمع المعرفة بتوفير البيئة المناسبة للإبداع الفكري والثقافي ويؤمن توفيرها لكل أفراد المجتمع، فالمعرفة للجميع هو شعار مجتمع المعرفة.

وفي الجانب السياسي يشترك الجمهور في اتخاذ القرارات المصيرية للمجتمع حيث يتبنى مجتمع المعرفة قدرا كبيرا من المساواة والعدالة والحرية الفكرية والثقافية والسياسية. من هنا نعرف ما تعنيه مقولة أن مجتمعات الغد هي مجتمعات المعرفة وأسواق الغد هي أسواق المعرفة وحروب الغد هي حروب المعرفة وأوّل الفقر هو فقر المعرفة أو«الفقر الجديد».. وحروب الغد هي حروب حقوق براءة الاختراع والابتكار وليست حروب صواريخ وقنابل واقتصاد الغد هو اقتصاد المعرفة. من أجل وجود اقتصاد المعرفة لا بد من توفّر مقوماته وأهمها الوفرة في المعلومة والسرعة في الاتصال والكونية في المصادر والانخفاض في التكلفة في ما يحقق ثلاثة امتيازات أساسية وهي المردودية والفاعلية والنجاعة.. فيصبح بإمكان الدول الفقيرة أن تقفز مراحل عدّة وتغنم من ثروات علمية وتكنولوجية وثقافية في أوجز وقت.. وهنا لابد من توضيح وفرت المعلومة لا تعني بالضرورة توافر المعرفة. فالرهان غير معقود على المعلومة في حد ذاتها وإن كان أمرا مهمّا وإنما الرهان الحق في توفير الأدوات المناسبة لتنظيم المعلومات وترشيحها وتقطيرها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عمليا في حل المشكلات. ففي اقتصاد المعرفة تتقدم المعرفة على العلم، والمعرفة هنا يراد بها الترتيب المنظم للمعلومات والمفاهيم وكيفية تطبيقها على عمليات الإنتاج في اقتصاد المعرفة. فالعامل الذي يتعلم مرة واحدة مهارة على أساس المعرفة يكون قد تعلّم في الوقت ذاته شيئا آخر مهمّا.. وهو أنه تعلم كيف يتعلّم.. والطالب بالجامعة ليس ذلك الطالب الذي يكدّس المعلومات وإنما الطالب الذي يكتسب مفاتيح العمل في عصرنا ليعمل بطريقة أكثر ذكاءً. وفي المجتمع المعرفي يكون كل أفراد المجتمع ذوي قدر من المعرفة، وهي ليست حصرا على ذوي اختصاص ونخب.. فالشعار في اقتصاد المعرفة أنّ المعرفة للجميع، ويحتاج مجتمع المعرفة وبالتالي اقتصاد المعرفة إلى البيئات التي تتلاقح فيها الأفكار وتتغذى من بعضها البعض.. ويتأتى ذلك من خلال العلاقة الوثيقة بين الرباعي،الجامعة ومراكز البحث والصناعة والمجتمع. فالكل يشترك في علاقة تفاعلية مع المكونات الأخرى. فالجامعة تحتاج أن تخرج المبدعين والمفكرين والصناعة تحتاج أن تكون شريكا رئيسيا في عملية الإبداع والاختراعات في الجامعة والبحث. والصناعة والجامعة بحاجة لان تكون لهما علاقة مع محيطهما وتشاركان في تنميته المعرفية. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود مراكز البحوث التطبيقية والحاضنات العلمية. ويكون ذلك بتوخّي بيداغوجيا اقتصاد المعرفة التي تتحول بها المدرسة والمجتمع من دوائر متجاورة غير متعاونة إلى شبكة واحدة موحّدة مندمجة متفاعلة متّصلة متعاونة يفضي بعضها إلى بعض ويختلط فيها التكوين النظري مع التدريب العملي.. فتتحول الجامعات إلى ورشات تطبيقية إنتاجية توفّر ميزانياتها بنفسها وقد تعين الميزانية العامة للبلد.. من المقوّمات الأخرى: النظرة الستراتيجية، العدالة من أجل المشاركة والمساواة التي تجعل الكل تحت مظلة واحدة.. ويدفع الإطار العام لاقتصاد المعرفة إلى الأخذ بأسباب الرقي والتقدم المعرفي، ومن خلاله يمكن رؤية الواقع بصورة أشمل وأكثر وضوحا. في اقتصاد المعرفة تكون الإبداعات والاختراعات والبحوث التطبيقية والصناعات المتقدمة هي العمود الفقري لهذا الاقتصاد.. وكما أن الثورة الصناعية زادت الحاجة والطلب على المادة الأولية والأسواق.. فإن اقتصاد المعرفة يحتاج أيضا إلى مادة خام وأسواق.. والفارق هذه المرة أن المادة الخام هي العقول، والمنتج هي المعرفة.

الخصخصة والقطاع المختلط

هاشم ذنون الاطرقجي

بعد صدور قرار مجلس الحكم رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٣ بتأجيل النظر بخصخصة المشاريع المملوكة للدولة كان لزاماً على الحكومات المتعاقبة اعداد برامج اقتصادية وفنية واجتماعية لمصلحة تشغيل هذه المشاريع العملاقة ومجموعها (١٩٢) مؤسسة تشتمل على اكثر من ٢٢٤ معملاً ومنشأة وخاصة بعد ان الحقت مشاريع التصنيع العسكري بوزارة الصناعة . ان اهتمام الحكومات المتعاقبة الثلاث ومعها وزارة الصناعة لم تخصص في الميزانية العامة للدولة الاموال اللازمة لتشغيل هذه المشاريع الصناعية المهمة للاقتصاد الوطني واصلاح وتذليل العقبات امام تشغيلها والحصول على المردود الاقتصادي للانتاج وسد جزء كبير من حاجة السوق المحلية من البضائع وانتاج المواد الاولية لتشغيل مشاريع القطاع الخاص المتوقفة عن العمل بسبب حروب النظام الدكتاتوري الشمولي السابق وخاصة معامل السمنت والبتروكيمياويات والكبريت ومشتقات اللانتاج النفطي ومنتجات الزيوت النباتية والطابوق والصناعات الغذائية، ومنتجات القطاع المختلط التي كانت متوقفة ايضاً بسبب التخصيصات المالية.

ان الاهداف التي كانت تسعى لتحقيقها الحكومات العراقية ومجلس الحكم والمجلس الوطني ومجلس النواب هو المحاصصة السياسية والطائفية والدينية والاسراع بتبديد واردات الدولة ضمن الميزانية العامة للدولة وصرف اكثر من ٨٥٪ منها على المواد للميزانية التشغيلية التي ليس لها مردود اقتصادي كتخصيصات تشغيلية للرواتب والاثاث والسيارات والحمايات العسكرية والمدنية وخاصة الجيش والشرطة بحجة المحافظة على الامن والاستقرار وتشغيل العمالة والوظائف لتكون الحصيلة رجل امن لكل(٣٦) مواطناً عراقياً وفي دول العالم الثالث من ٧٥٠ -٩٠٠ مواطن يقابلها رجل امن واحد، متناسية او متعمدة عدم الاهتمام بتشغيل مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني الصناعي التي يشغل القطاع الخاص ٦٠٪ من الايدي العاملة بموجب احصائيات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية للتشغيل (ILO) وهذه القطاعات الصناعية المهمة تحتاج لتشغيلها توفير الطاقة الكهربائية (اولاً) وتسهيل حصولها على التمويل النقدي بفوائد ميسرة بدلاً من تكديس الاموال في خزائن البنك المركزي العراقي وكذلك مصرفي الرافدين والرشيد.

وفي عام ٢٠٠٦ تم تشكيل اللجنة العليا للتشغيل والتدريب المهني برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمود الشيخ راضي وضمت اللجنة ممثلين عن وزارات الصناعة والمالية والتجارة والتخطيط وحقوق الانسان والعمل وممثلي القطاع الخاص – اتحاد الصناعات العراقي والاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وقدمت اللجنة تقريرها النهائي الى الامانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة اللجان بداية عام ٢٠٠٨ منظمة في النقاط التالية:

١- تزويد المناطق الصناعية بالطاقة الكهربائية لمدة (٨) ساعات عمل .

٢- وضع ضوابط للاستيراد والتصدير بأصدار اجازة مسبقة للتجار والمشاريع الصناعية لغرض الاحصاء . وتقدير حاجة السوق للمواد المستوردة، ولضبط تنقل رؤوس الاموال وفق قانون البنك المركزي والهدف هو:

اولاً- تشغيل المشاريع الصناعية والزراعية والبناء والإنشاءات.

وثانياً – تدوير عجلة الاقتصاد من الانتاج والفائض النقدي لتشغيل الاسواق المحلية.

وثالثاً- للقضاء او تخفيف التضخم النقدي.

ورابعاً تشغيل الايدي العاملة وتقليل نسب البطالة التي وصلت الى ٥٠٪ من الايدي العاملة العراقية التي تقدر بـ ٦-٨ ملايين في الصناعة والزراعة والبناء والانشاءات – ولم يتحقق اي مطلب حتى الآن لأن هذه المطالب خارج الاهتمامات السياسية والحزبية والمصالح الخاصة لاصحاب القرار ولمعالجة ما تقدم يجب وضع الحلول المناسبة والفعالة والاهتداء بتجارب الدول المتقدمة مثل دول السوق الأوروبية المشتركة التي قامت دولها بتشكيل مجلس اعلى لادراة الاقتصاد الوطني في كل دولة والاستفادة من تجارب الاخرين على ان تكون هذه اللجنة او هذا المجلس مرتبطاً مباشرة بأصحاب القرار.

لمعالجة جميع الجوانب الاقتصادية في التشغيل الصناعي والانتاج الزراعي والبناء والانشاءات والنشاط التجاري والتمويل النقدي من خلال بنوك مركزية او رئيسية لتدوير عجلة الاقتصاد وتنويع الموارد الاقتصادية وعدم الاعتماد على النتاج الريعي كمصدر رئيسي كما في العراق (الموارد النفطية) وان يكون هذا المجلس مكوناً من شخصيات علمية واقتصادية ومالية وعلماء اجتماع، يديرون ويخططون ويؤثرون بقرارات ممثلي الشعب في المجلس النيابي الاعلى له. وهذا المجلس الاعلى هو الذي يشكل هيئات الاستثمار الاجنبي وهيئات الخصخصة والبنوك او الصناديق الاستثمارية المركزية او الفرعية من خلال الحكومات او المجالس المحلية ومراقبة ودعم الاسواق المحلية.

نعود إلى مشاريع القطاع العام الصناعي التي نوهنا عنها في البداية والتي لازالت متوقفة او تعمل بطاقة انتاجية متدنية ورواتب تدفع للكادر الوظيفي والفني لا تكفي للحد الأدنى من العيش الكريم . وبعض الحلول التي اعتمدتها وزارة الصناعة والمعادن بادخال شركاء او مستثمرين في معامل السمنت لتفعيل هذه المشاريع وزيادة الإنتاج.

أن هذه الحلول غير مجدية لانتشال هذه المشاريع العملاقة والناجحة والمؤسسة على اسس علمية ومنهجية واقتصادية ولوضع الحلول اللازمة باعتماد قانون لتحويل قسم منها الى مشاريع (قطاع مختلط) كحل اقتصادي ناجح والاستفادة من تجارب القطاع المختلط العراقي الذي وصل بانتاجه في الصناعة والزراعة الصناعية في مختلف فروع الصناعة الى سد حاجة السوق المحلية في العراق بأجود انواع المنتجات كانتاج نهائي وجاهز او انتاج وسطي لتشغيل المشاريع الصناعية الاخرى في القطاع الخاص وكذلك مواد البناء والانشاءات .ونشير الى قسم منها:

١- الصناعات الخفيفة . ٢- الصناعات الانشائية . ٣- صناعة الالبسة المختلطة والخياطة. ٤- المشروبات الغازية .٥- الصناعات الغذائية . ٦- الصناعات الالكترونية . ٧- شركة الاصباغ الحديثة . ٨- صناعة الورق والكارتون وشركة الهلال الصناعية والخ....

إن تحويل هذه المشاريع الى القطاع المختلط يوفر الادارة النزيهة والكادر الوظيفي والفني المنتج والسيولة النقدية اللازمة لادارتها ونجاحها . وفي الوقت نفسه يعطي الدولة حق المراقبة وتقديم النصح والدعم ويمكن تقليل مشاركة الدولة اذا ما نجحت هذه المشاريع لمصلحة القطاع الخاص او اشراك المنتسبين كمساهمين وتقديم الدعم لهم من خلال بنوك ممولة وداعمة.

أن تجربة الخصخصة التي مرَ بها العراق عام ١٩٨٧-١٩٨٨ التي اقدم عليها النظام السابق من بيع بعض المشاريع الحكومية بالمزاد العلني وبالسعر الدفتري كأساس للبيع بالدينار العراقي وبالتقسيط المريح للمشترين الذين سددوا ثمن تلك المشاريع الناجحة من بيع الادوات الاحتياطية وبعض المكائن والاجهزة ورافق ذلك هبوط قيمة الدينار العراقي في السوق المحلية اي حصول الخزينة العراقية على دنانير بدلاً من الالاف والملايين ومن هذه المشاريع المهمة . معامل تعليب كربلاء ومعامل طابوق في العمارة ومعامل طحين في المحافظات وكذلك معامل تعليب ومعجون ومعامل ألبان ومشتقات الألبان والكارثة كانت ببيع حقول تربية الابقار التي تحتوي الواحدة على اكثر من (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف بقرة وكانت الحصيلة التفريط باموال الخزينة العراقية وتشريد الايدي العاملة وفشل كثير من هذه المشاريع وبيعها (كخردة) ولم يشغل منها اكثر من ٢٠٪ من المشاريع التي بيعت في عام ٨٧-٨٨ وكان اخرها بيع اثاث وموجودات الاقسام الداخلية للطلبة وتشريدهم.

إن هذه المشاريع الصناعية والزراعية لو أنها حولت إلى شركات للقطاع المختلط وقيمة اثمان هذه المنشأة بسعر السوق المحلية لكان العائد النقدي لخزينة الدولة كبيراً اضافة الى استمرار عملها وانتاجها من قبل مجالس ادارتها وابقاء مشاركة الدولة ودعمها وتوجيهها اسوة بشركات القطاع المختلط التي كانت تغطي جزءاً كبيراً من حاجة السوق المحلية باجود انواع الصناعة العراقية. ما أطالب المسؤولين وأصحاب القرار بمصالحة موضوع الخصخصة بدراسة وترو وعدم اعتماد الوصفات الجاهزة للدول الاخرى لان لكل بلد خاصيته وإمكاناته المادية والاجتماعية للوصول الى الهدف المنشود من دعم الاقتصاد الوطني وليس التفريط به .بحجج واهية اثبتت الايام بطلان الكثير منها . وهناك من يسأل الى اين وصل القطاع المختلط بعد هذه الحروب العبثية للنظام السابق وخاصة بعد التغيير في ٢٠٠٣/٤/٩؟ نقول: ان هذه المؤسسات كانت تفتقد الى السيولة النقدية والموقف السلبي من قبل وزارة الصناعة ومصارف الرافدين والرشيد والصناعي ولم يكن هناك اهتمام او تأثير لقدرات اللجنة الاقتصادية التي لم تستفد من العهد الدولي التي وقع عليه العراق ولا من خلال تمويل الدول المانحة ولامن خلال ايجاد الية للدعم المالي لهذه المشاريع وبحكم علاقتي كرئيس اللجنة الادارية في اتحاد الصناعات العراقي الذي يعنى بقطاعات الخاص والمختلط والتعاوني وفق قانون الاتحاد رقم٣٤ لسنة ٢٠٠٢ ودور منحة الاتحاد بتعزيز مطالبات القطاع المختلط بالتمويل المادي. فقد أصدرت اللجنة الاقتصادية بداية عام ٢٠٠٩ توصية بمنحة مالية للقطاعين المختلط والخاص قدرها (٨٥) مليون دولار بفوائد ميسرة ولازال الامر يدور في البنوك الحكومية،وان تشغيل مشاريع القطاع المختلط سيكون له تأثير مهم على الاقتصاد الوطني وسد حاجة السوق المحلية وتزويدها بالمنتجات الجيدة وتشغيل الايدي العاملة ودعم الاقتصادي العراقي.

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

د.فلاح خلف الربيعي

إن أي ستراتيجية للانتقال في الاقتصاد العراقي ينبغي أن تركز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي، كسبيل وحيد لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التضخمي الطويل،على أن تعمل في الوقت نفسه على تغيير أسلوب التنمية، من خلال العمل على نقل الاقتصاد العراقي من حالة الاقتصاد السلطوي الشمولي إلى اقتصاد يقوم على نظام المنافسة والكفاءة والسوق الحرة. يستلزم تحقيق تلك الأهداف وضع الآليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني ستراتيجية للتنمية تضمن الوصول إلى أقصى انتفاع من الإيرادات النفطية.

تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي

بتوجيه تلك الموارد نحو تمويل الاستثمار في رأس المال الإنتاجي المباشر والاستثمار في رأس المال الاجتماعي لرفع مستوى التراكم الرأسمالي، وتنويع الهيكل الإنتاجي،فضلا عن تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، الكفيل بتعزيز حالة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق.

وعلى الرغم من أن تلك التوجهات لم تغب عن بال الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ ، إلا أن عملية تنفيذها على ارض الواقع كانت تصطدم بنوعين من العقبات أو التحديات، الأول التحديات الموروثة عن الحقب والمراحل السابقة، أما النوع الثاني فهو تحديات جديدة أو بازغة وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد الاقتصادي والسياسي بقوة بعد ٢٠٠٣ .

وتهدف هذه الورقة إلى تشخيص طبيعة تلك التحديات ،وتحديد الآليات والسبل الكفيلة بالخروج منها.

أولا : التحديات الموروثة

تشمل على مجموعة التحديات والخصائص الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي ، و حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي،. ومن أبرز تلك التحديات:

١- الاختلالات الهيكلية

تشمل على مجموعة الاختلالات، المرتبطة بهيكل الاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي ، الناجمة عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى وعلى حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية وقد تفاقمت تلك التحديات في بداية عقد السبعينيات بعد تأميم النفط، و الزيادة الهائلة التي حدثت في إيرادات النفط ، وما تبعها من تركيز على هدف الإفراط في إنتاج النفط ، والاستغلال الجائر لتلك الموارد النفطية للإغراض الأمنية والعسكرية، ، من دون أن يرافق ذلك سعي جاد لتوظيف الإيرادات المتحققة توسيع في الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية و الاستثمارات التنموية المادية والبشرية الأخرى لتهيئة المقدمات الضرورية للتهيئة لانطلاق الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي قلل من فرص التنويع الإنتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية ،وفسح المجال واسعا للإفراط في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي المتحيز لسياسات البقاء في السلطة، وسوء استخدام وتوزيع إيرادات النفط ، وقد تعمقت تلك الاختلالات ، بعد فرض العقوبات الدولية وفرض الحصار الاقتصادي في أعقاب غزو الكويت في ١٩٩٠ ومنذ ذلك الحين دخل الاقتصاد العراقي في حالة من التضخم الركودي طويل الآجل ، ثم دخل الاقتصاد العراقي مرحلة الأزمة البنيوية الحادة بعد الحرب المدمرة في ١٩٩١ التي ألحقت أفدح الإضرار بالبنية التحتية والإنتاجية واستمرت تلك الأزمة بالتفاقم بعد إسقاط النظام وتحول البلد إلى دولة محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٣.

٢- عدم الاستقرار السياسي

إن تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبية والانقلابات المضادة ، ما جعل معظم التغيرات في الحكومة والقيادة ، تكون على شكل صدمات عنيفة و مفاجئة، الأمر الذي حرم عملية التنمية من حالة الاستقرار والاستمرار الضروريتين ، فنجم عن ذلك فشل المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة في برامج خطط التنمية وفي جميع قطاعات الخطة ، وفق معيار كفاءة الأداء، أو كفاءة الإنفاق.

وعلى الرغم من الآمال التي عقدت على عملية التغيير السياسي في ٢٠٠٣ باعتبارها ستكون مدخلا لإنهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة ، إلا أن تلك العملية جاءت بنتائج متواضعة حتى الآن.

فضعف دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني جعل عملية المشاركة في السلطة تقوم على أسس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليس على أسس مدنية وسياسية ، التي منحت الأولوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار لاعتبارات المحاصصة السياسية والموازنات الطائفية ،على حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة وشكل هذا العامل تحديا خطيرا أسهم في تعميق حالة الصراع والعنف وتعطيل عملية التنمية وإعادة الإعمار.

٣-ربط الإنفاق الاستثماري بزيادة الإيرادات النفطية

ربطت جميع الحكومات المتعاقبة، وبصرف النظر عن ميولها الإيديولوجية للإنفاق الاستثماري بالزيادة في الإيرادات النفطية،من دون مراعاة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، أو مدى توفر المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة،هذا الأمر جعل التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية ،متغيراً تابعاً لظروف الموازنة العامة التي هي بدورها،متغير تابع لإيرادات النفط ،فعند ارتفاع نسب العجز في موازنة الحكومة ، نتيجة لتراجع إيرادات النفط سيتم التركيز على تغطية تلبية متطلبات الشق الجاري من الأنفاق والتضحية بالشق الاستثماري ، وهذا ما كان يحصل عادة في أغلب مراحل التنمية في العراق،إذ تؤكد تجربة العراق الاقتصادية من الخمسينيات حتى الآن على فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع في الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المقدمات الضرورية للتهيئة لانطلاق الاقتصاد العراقي، كنتيجة لتبنيها سياسة الاندفاع نحو تحقيق أقصى قدر من إيرادات النفط من دون رؤيا وطنية واضحة، وستراتيجية اقتصادية محددة، لذا أخفقت في تحقيق هدف التخصيص الرشيد للإيرادات النفطية المتاحة الكفيل بتحقيق هدف تحقيق التنويع وزيادة فرص التشغيل، و تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

٤-فشل السياسات الاقتصادية

تكشف المراجعة المتفحصة للسياسات الاقتصادية في العراق عن الدور الخطير لتلك للسياسات سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثل بسوء استخدام إيرادات النفط ، في شيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، مما عمق من مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد العراقي التي من أبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع النفطي وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاعان الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية فضلا عن التشوه في سعر صرف الدينار، التشوه في نظام الضرائب،التشوه في الأسعار،التشوه في هيكل أسعار الفائدة ، التشوه الناتج من عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية،و تشوهات في توزيع الدخل والثروة .فقد فشلت معظم إجراءات السياسات الاقتصادية في العراق سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات وكان من أبرز ملامح هذا الفشل

أ-فشل سياسة التنمية الزراعية الذي عكسه التراجع المستمر في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وهبوط الإنتاجية الزراعية وأدى ذلك إلى تحول العراق إلى بلد مستورد لها. .

ب- فشل سياسة التنمية الصناعية الذي عكسه التراجع المستمر في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل فضلا عن الفشل في بناء الهيكل الصناعي ، فما زال هذا الهيكل بدائيا يعتمد على مجموعة من الصناعات المعوضة عن الاستيراد التي تتميز بكثافة مدخلاتها الإنتاجية المستوردة ، التي لا تقوى على البقاء إلا في ظل الحماية،والدعم الحكوميين إلى جانب مجموعة من الصناعة الصغيرة والحرفية.

ج- تشوه عمل آليات السوق الحرة، كنتيجة للتشوه ، في سعر صرف الدينار، و في أسعار السلع والخدمات ، وأسعار الفائدة، والتشوه في نظام الضرائب ، التشوهات في نظام توزيع الدخل والثروة، فضلا عن التشوهات الناجمة عن ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية .

ثانيا-التحديات البازغة

وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد السياسي والاقتصادي العراقي بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ :

١-التحدي الأمني

ارتبط هذا التحدي بانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني ، بعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة عام ٢٠٠٣ ، وما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة مؤسسات وما رافق ذلك من فشل في حماية حدود العراق الممتدة قرابة (٣٦٥٠) كيلومتراً مع كل من إيران

والسعودية وسوريا وتركيا والكويت والأردن وقد هيأت كل تلك الظروف المناخ المناسب لظهور حركات التمرد والإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها ومسمياتها ، وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين أو وصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من دول الجوار. ومما زاد من المشهد الأمني تعقيدا هو بروز ظاهرة المحاصصة والاستقطاب الطائفي وممارسات التمييز والتنازع على السلطة التي هيمنت على المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣. ألحقت كل هذه التطورات أفدح الإضرار بالبنية التحتية والإنتاجية ، بعد أن تركزت عمليات تخريب على خطوط أنابيب النفط وتخريب خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء،والمياه ، فضلا عن الاستهداف المباشر لحياة المواطنين العزل، حيث يستشهد أو يصاب بجروح عشرات الناس الأبرياء يومياً ، ومن الطبيعي أن يقود استمرار هذا التحدي اليومي الى منح الأولوية في التخصيصات للجانب الأمني وعلى حساب عملية إعادة الإعمار والتنمية ، ومع ذلك وبعد أكثر من سبع سنوات من التجربة الصعبة والباهظة التكاليف، مازال هناك الملف الأمني يشكل تحديا خطيراً يواجه عملية التنمية والانتقال في العراق ، فمازال عدد من محافظات العراق يفتقر لحالة الاستقرار الأمني فضلا عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومازالت هناك صعوبات تواجه عمليات وفرض سلطة القانون والنظام العام والعدالة بين المواطنين

٢- تحدي البطالة

مهما كانت وجهات النظر بشأن البطالة وبياناتها، فأنها تُعد من عوامل التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تركته من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، تتمثل في ارتفاع معدلات الإعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية احتياجاتها الضرورية، ويعود تحدي البطالة الى توقف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة والأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة بالإضافة الى أنشطة التجارة والبناء والتشييد.لم تبرز ظاهرة البطالة بوضوح خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم الإفراد النشطين اقتصاديا ، إلا ان تلك الظاهرة استفحلت بوضوح وشكلت تحدياً خطيراً بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣،وبعد أن اتخذت إدارة الاحتلال الإجراءات بحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من المطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلا عن توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية ، وتفاقمت تلك الأزمة نتيجة استمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة للبدء بتعمير البنية الأساسية، وتأهيل الصناعات الرئيسة المخربة، وخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب، وتقديم الخدمات العامة. وبفعل تراكم تلك الأخطاء والإخفاقات أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٩ ٪ ، وهذه البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الأنشطة الخدمية .

٣- تحدي الفقر

ترتب على ارتفاع معدلات البطالة و استمرار التحدي الأمني وركود النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع مطرد في معدلات حالة الفقر لدى الغالبية العظمى من السكان، وعدم حصول تحسن واضح في مستوى دخول الطبقة المتوسطة،وتعد ظاهرة الفقر اليوم من المعضلات الرئيسة التي تواجه عملية التنمية بعد ان وصلت نسبتها الى أكثر من (٥٠٪) من السكان ، ويعود ارتفاع هذه النسبة الى الزيادة في عدد السكان ، وبالتالي زيادة معدلات الإعالة وزيادة عرض القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة واتساع نطاق ظاهرة التهميش، كما ساهم الارتفاع في معدلات التضخم وبخاصة الارتفاع في أسعار المشتقات الى تخفيض مستوى الدخول الحقيقية على الرغم من الزيادات المستمرة في الدخول النقدية وكانت المحصلة هي استمرار ارتفاع معدلات الفقر، ووفر هذا الوضع مجالا رحبا لتوريط الكثير من سكان الأحياء الفقيرة في الإعمال الإرهابية أو دفعهم الى الانضمام الى المليشيات المسلحة،كما أدى الى ارتفاع معدلات جرائم السرقة والاختطاف وتشويه صورة المشهد الاجتماعي في العراق.

٤- تحدي الفساد

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية، علاوة على آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وشكل استفحال هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد أدى إنهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام ،وتدفق أموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار، و تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار ، إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع ، ولم تعد ممارسة الفساد حكرا على وزراء الدولة وموظفيها الكبار بل أخذت تمتد الى مختلف أركان الجهاز الإداري والقضائي والتعليمي و المؤسسات الإنتاجية و الإنشائية و الخدمية في بغداد والمحافظات، فقد أدت ظاهرة الحزبية والمحسوبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين المنظمين ، الذين حولوا الفساد المالي والإداري إلى ظاهرة أخطر من الإرهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية.

٥ – تحدي التحول نحو اقتصد السوق

أثبت الإخفاق التنموي في العراق خلال العقود السابقة على أن هيمنة مؤسسات القطاع العام ومركزية التخطيط الاقتصادي والمركزية الشديدة في عمليات صنع القرار، لم تتمكن من تحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وسببت الكثير من المشاكل الهيكلية الخطيرة، وقادت إلى تبديد الموارد النفطية على الحروب والمغامرات.ومن هنا ،فان العراق بحاجة إلى دور نشط للقطاعين الخاص المحلي والأجنبي هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان عدداً من العوامل الموضوعية والتحديات التي تتطلب بقاء الدور الحكومي واسعا في اقتصاد العراق من أبرزها:

أ- صعوبة التخلي عن حالة احتكار الحكومة لموارد النفط والغاز الآن وفي المستقبل اذ لا يمكن خصخصة الثروات السيادية من هذا النوع ،كما هو من غير المنطقي الاعتماد على التمويل الخارجي لجميع مهام تطوير هذ القطاع .

ب- صعوبة التخلي عن الحوافز الصناعية المقدمة لمصانع القطاع العام- التي تقدم على شكل قروض ميسرة، أو أراض صناعية بإيجارات رمزية، وتوفير الطاقة الكهربائية والوقود والمياه بأسعار مدعومة والإعفاء من الضرائب والجمارك – في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها القطاع الصناعي حالياً كسبيل وحيد لإعادة النهوض به مجددا ، ولكن من ناحية ثانية فان هذه الحوافز تسهم في تشويه نظام الأسعار وتكرس حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة لصالح الأنشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وعلى حساب تخلف الأنشطة التصديرية والأنشطة الوسيطة والإنتاجية.

ت- صعوبة التخلي عن دعم القطاع الزراعي فمستقبل هذا القطاع سيبقى معتمداً أساسا على الجهد الحكومي ، لحاجة هذا القطاع إلى إقامة العديد من السدود والخزانات وإنشاء وتطوير شبكات الإرواء .

ث- صعوبة التخلي عن دعم قطاع الكهرباء لحاجة هذا القطاع الى استثمارات ضخمة من الصعب أن يضطلع بها القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بمفرده.

ث- الحاجة إلى إطار تشريعي يسمح بتوسيع مشاركة الأجانب في عملية الاستثمار والدخول في النشاط الاقتصادي والتنافس في السوق المحلية .

ج- الحاجة إلى زيادة مستوى الشفافية، وتوفير المعلومات و البيانات .

ح- الحاجة إلى إطار تشريعي يضمن حماية حقوق الملكية والاختراع .

خ- استمرار تغليب الهاجس الأمني على الاعتبارات الاقتصادية، الأمر الذي يقع باتجاه احتكار النشاط الاقتصادي الخاص من قبل مجموعة من رجال الأعمال المقربين من السلطة .

٥ – تحدي الدولة الرخوة

عمت معظم أجهزة الدولة في العراق بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ ، حالة من الفوضى الإدارية، ساهمت في تكريسها الفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال ، ثم عززها الضعف في مستوى كفاءة الوزارات والأجهزة الحكومية الوطنية التي توالت على الحكم بعد ٢٠٠٤ ، فمعظم هذه الأجهزة قد انبثقت عن عمليات المحاصصة وما تطلبته من تغليب للاعتبارات الطائفية على حساب اعتبارات التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة ، وكانت النتيجة هي حرمان الكوادر والكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية المتقدمة من فرصة تولي تلك المناصب ، وقادت تلك التطورات إلى تكريس ظاهرة الدولة الرخوة ، وهي الظاهرة التي تعبر عن حالة الدولة التي تعاني من ترهل جهازها الإداري نتيجة لعجزه عن القيام باختصاصاته ومهامه الرئيسة ووقوعه فريسة لعدم الكفاءة، وانتشار الفساد والمحسوبية، وانصراف موظفي الدولة للتكسب من الوظيفة العامة، والخضوع لأصحاب النفوذ، وانعدام الرؤية الإصلاحية والتخطيط المحكم والرقابة الفاعلة، وأن النسبة الغالبة للثروة ذات طابع ريعي أو طفيلي أو غير إنتاجي، وباختصار فأن سيادة الفساد وعدم احترام القانون فضلا عن غياب السعي للمصلحة العامة، وعدم الخضوع المستمر لتقييم ومحاسبة المواطنين أو ممثليهم الحقيقيين تشكل القوانين الداخلية والمواصفات الرئيسة للدولة الرخوة، ومن الطبيعي أن يشكل هذا النمط للدولة الرخوة عائقاً حقيقياً أمام جهود التقدم والتنمية، ولذلك يتعين اتخاذ خطوات إصلاحية شجاعة لتغييرها عن طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية، وتركيزها على رسالتها الحقيقية ورفع كفاءة القائمين عليها وحسن اختيارهم وتنفيذ القوانين بكل صرامة وعدالة، ومحاربة الفساد صغيرا أو كبيرا.ومن ابرز العوامل التي أسهمت في تكريس ظاهرة الدولة الرخوة في العراق:

أ-الفشل في تحديد الأولويات بالشكل الصحيح : فلا تزال الأولوية في اختيار الوزراء وكبار موظفي الدولة تتم على أساس الاعتبارات السياسية واعتبارات المحاصصة السياسية والموازنات الطائفية ،وعلى حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة، ما أدى الى تكوين كوادر وأطر إدارية عاجزة عن القيام بمهامها بالشكل الصحيح .

ب-ضعف مستويات التدريب الفعّال للقيادات الإدارية التي تتولى مهمة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية سواء أكان ذلك من حيث الكم أو الكيف،فمن حيث الكم لا يزال عدد مؤسسات التدريب الإداري محدوداً بدرجة كبيرة.

ت-عدم استقرار الجهاز الإداري وتعرضه للكثير من التقلبات غير المدروسة وغير المبررة على أسس موضوعية تراعي مصلحة الجهاز الإداري،فكثيراً ما تلغى وزارات أو مؤسسات أو يعاد إنشاؤها ، من دون أن يكون هناك سبب منطقي لذلك .

ث-التغيرات السريعة السياسية التي شهدها العراق مؤخرا أفقدت الجهاز الإداري توازنه،وجعلته غير قادر على أنجاز أي تطور في المجال إداري،حيث الحكومة تلعب عادة ما يعرف بالأثر المغناطيسي؛ فينجذب الجهاز الإداري وراء سياساتها،حتى وإن كانت تلك السياسات غير صالحة من منطلق إداري،ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع المربك إلى عدم التركيز على برامج التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية وبالتالي انخفاض كفاءة الأداء التنموي والإداري .

ج- عدم وجود رؤية ستراتيجية تشمل منظومة الأهداف والغايات والرؤى الإدارية الستراتيجية لمعالجة حالة التخلف الإداري؛ فعدم وجود هذه الرؤية دفع الى التركيز على المعالجات الآنية ،وعدم الإحاطة بأبعاد المشاكل الاقتصادية والإدارية والقانونية .

ح- عدم وجود الدافعية لدى المشاركين في تشريع وتنفيذ برامج التنمية ،وخاصة القياديين ،وهذه الدافعية تتطلب وجود قناعة وإيمان لدى المشتركين في العملية السياسية ،ليتمكنوا من دعم برامج الحكومة،والدفاع عنها وشرحها للآخرين وتطبيقها،وهذا الوضع –للأسف- غير متحقق حتى الآن لدى جزء مهم من المشاركين في العملية السياسية، وساهم ذلك في تعثر العملية السياسية وتدهور الوضع الأمني فضلا عن توقف عملية التنمية وبطء عملية إعادة الإعمار

خ- عدم توفر عنصر الثقة بالنفس لدى المشاركين في العملية السياسية ، اثر على قابليتهم في تنفيذ ما أوكل إليهم من برامج، ويعد عنصرا الخبرة والتدريب أساسين قويين لبناء مثل هذه الثقة.

الخاتمة

إن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي ساهمت في استمرار المأزق التنموي المشار إليها في هذه الدراسة أن التطورات الأخيرة التي حصلت وفي مقدمتها نهاية حالة الاحتلال العسكري للمدن العراقية والتحسن النسبي في الوضع الأمني ،وانجاز الانتخابات أن تكون مدخلا مناسبا للحكومة الجديدة لتحقيق هذا البرنامج الذي ينبغي أن يركز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التركيز على ما يأتي:

١-زيادة مساهمة الاستثمارين الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠ ٪ .

٢-زيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪

٣- ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة .

٤-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الإستيرادات.

٥-تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

٦-تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية،والمرافق العامة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.

٨- توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

٩-إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية، بما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وإضفاء نوع من المرونة على سياسات التشغيل والتوظيف وخاصة في مجال الاستغناء عن خدمات العمالة الفائضة.

١٠- تعزيز سلطة القانون والتعجيل بإنهاء دور التنظيمات المسلحة (المليشيات) التي شاركت في إشاعة الفوضى والتخريب والقتل وتعطيل العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١١- اتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي .

١٢-تفعيل دور التنظيمات والأحزاب والشخصيات الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقة في العراق الديمقراطي.

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية، علاوة على آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وشكل استفحال هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في 2003 أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق, فقد أدى إنهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام ،وتدفق أموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار، و تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار ، إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع ،

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

عجب الكهرباء وكهرباء العجب!

المهندس ابو شمس

عجبي من عجبكم سادتي! وكما زال عجبي من كهرباء العجب بمعرفة السبب، سأزيل عجبكم بذكر السبب وبعدها أطالبكم بازالة عجبي من سكوتكم العجب على وضع الكهرباء العجب! لا تعجبوا سادتي من كثرة استعمالي لكلمة عجب، فما يحدث لنا بسبب الكهرباء أغرب و أعجب! صبركم عليَّ ولا تظنوا أنني أمزح،ولكن شر البليَّة ما يُضحك.

جلست ذات يوم أحسب صرفياتي على الكهرباء وبيدي حاسبتي الصغيرة التي رافقتني لربع قرن منذ ايام دراستي في هندسة الكهرباء. يومها لم تكن هناك مشاكل في الكهرباء، وكنت دائما أسأل نفسي: " ماذا ساقدم لبلدي عندما اتخرج واصبح مهندس كهرباء؟ " أجبت ممازحا نفسي: حسنا سأحسب ما ينفقه جميع العراقيين اليوم على الكهرباء ". ومن الارقام والاسعار الشائعة و الرسمية بدأت احسب مستخدما اسلوبا رياضيا في التقدير والإحصاء. وعندما ضغطت زر (=) أخيرا وظهر الناتج؛ ارتبكت،ولأول مرة في حياتي اشك بحاسبتي العريقة وتصورت ان السنين الطوال أصابتها بالخرف،ولكن سرعان ما اكتشفت أن كهرباءنا هي من أصابها الزمن بالخرف!

- أكثر من ١٨،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار فقط لاغير نحرقها كل عام في المولدات للحصول على كهرباء بديلة للكهرباء الهزيلة، ولمن لم يقرأ مثل هذه الارقام سابقا؛ سأساعده وأقول أنه ثمانية عشر ألف مليار دينار، أي ما يقارب خمسة عشر مليار دولار أميركي! عجبي عجب!!
- أيضا: أطول من ٢،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ متر من أسلاك الكهرباء تتدلى فوق الرؤوس وتبدد الفلوس،وبمنظرها البشع تقبض النفوس، عجبي عجب!! هذا مع عشرات الملايين من المولدات الصالحة والمولدات العاطلة ومفاتيح التحويل وقواطع الدورة وأجهزة الحماية ومثبتات الفولتية ورافعات الفولتية وعاكسات القدرة ومجهزات القدرة ومصابيح الشحن ومراوح الشحن ومصابيح الدلالة ونغمات الإشارة التي تعزف حالما تصل الكهرباء البيوت فيقفز الآباء مهرولين الى مفاتيح التحويل رافعين بعضها وخافضين أخرى برشاقة وكأنها حركات قائد أوركسترا تعزف سمفونية المهزلة الكبرى، فأي تعاسة هذه! عجبي عجب!!

تنعطف في أحد الشوارع فيفاجئك مشهد عجيب كومة أحجار وصخور يلتف داخلها حبل متفخم وصوت من بعيد يقول لك " إحذر كيبل الكهرباء مقطوع أمامك " ، يتراءى لك ملك الموت وسط هذه الأحجار وانت على بعد أشبار من الكيبل الملتف كأنه أفعى قبيحة، فتقفز متراجعا وقلبك يخفق فزعا وتترحم على موتى من زيَّن شوارعنا بهذه اللوحات السريالية والدادائية،عجبي عجب!! وفي الليل الأليل يبدأ مهرجان الألعاب النارية، ففي كل ساعة يملأ الأفق لهب وأضوا ملونة تعلن إنفجار محولة أو تقطع حزمة كابلات من الضغط العالي أو الواطي، فتأسى لحال الأشقاء في دبي التي لا تتمتع بهذه المشاهد. وتغيرت لعبة الحية والدرج التي امتعت طفولتنا فنحن اليوم ندور في الأزقة بين أفاعي الأسلاك الكهربائية حاملين السلالم الطويلة التي لا توصلنا الى الفوز في لعبة لا نهائية صارت رقعتها مدن بكاملها! عجبي عجب!! وفي مستشفيات العجب (جنبكم الله زيارتها) تبرز أرقام ضحايا موت جديد تزاحم أرقام ضحايا الإرهاب والسياسة وتضيف لونا جديدا إلى طيف ألوان الموت المتنوع والمروع في بلدي المتلوِّع. موتى يقضون مصعوقين بالكهرباء الوطنية منها والمواطنية، أو محترقين ببنزين المولدات في لحظة غفلة كلفتهم حياتهم البائسة،عجبي عجب!!

ناداني حبي لبلدي وأهلي وسألت نفسي لماذا لا أحاول علَّني أنجح ويفتح الله على يدي ما استعصى على غيري، أو لست مهندس كهرباء وهذا هو مابرعت به طول عمري؟ تأملت ودرست وبحثت وحسبت، وبعد جهد جهيد من الله علي بلطفه، مجموعة أفكار بسيطة بمفردها عظيمة الأثر بكلها، مثلت مشروعا متكاملا لحل الأزمة، كتبتها ولثقتي الكبيرة بها اسميت المشروع (الكهرباء ٢٤ ساعة) لثقتي بالحصول على هذه النتيجة لو نفذ المشروع بالكامل. رزمت أوراقي وهرولت أطرق أبواب المعنيين من أصحاب القرار، تصورتهم متلهفين لسماع طروحات واقعية من متخصص ومحب،ولكن للأسف الشديد كان اليأس والاستسلام قد سبقني الى نفوسهم، فلم افلح باقناع احدهم (رغم اجابتي على جميع تساؤلاته في محاورته معي)، ولم يقابلني الباقون، بل أكتفوا بأخذ نسخ من المشروع عليها رقم هاتفي الذي لم يرن حتى الآن! عجبي عجب!! عشرات القنوات الفضائية تشنف اسماعنا كل يوم ببرامج تطالب بحل هموم المواطن وأهمها هم الكهرباء، وتقابل المسؤولين ليعلنوا عن حلولهم القاصرة والعقيمة التي ترسخ المشكلة وتجعلها أمرا واقعا، وتزرع اليأس في الأنفس بعدم وجود حل ولا حلال يحل العقدة، قلت في نفسي: لأستثمر محاسن زمن حرية الرأي والإعلام، وأطرق هذه المرة عدسات ولاقطات الفضائيات المخلصة. أرسلت عشرات الرسائل بالبريد الأليكتروني ورسائل قصيرة واتصال بالأرقام التي حصلت عليها لبعض الإعلاميين من أبطال الشاشة وهم يتحدثون عن مشاكلنا. لم تنفع جميعها! ذهبت الى مكاتب ومقار بعضها القريبة مني، أخبرتهم ووعدوني ولم أحصل ولا حتى على خبر يذكر على شاشاتهم الوطنية! عجبي عجب!! وأخيرا لجأت الى الصحافة استعطف جلالتها واستصرخ قدراتها، ما هذا الإصرار! عجبي من نفسي هذه المرة!! نشرت لي مقالة هنا وعمود هناك، ولكن من ذا الذي يقرأ (منهم)؟!

الآن وقد أضحى السبب واضحا لكم سادتي، فالمبالغ التي ذكرت والتي لم أذكر تعرفون الجيوش التي تستفد من ورائها، والحلول العقيمة تصاغ بشكل مقاولات معروفٍ من ينفذها، أما السادة أصحاب القرار فهمتهم واهتمامهم لا يحجبها غربال، أما برنامج الكهرباء (٤ - ١) ومناظر المولدات التي تزين شوارعنا هي وشبكاتها العنكبوتية المخيفة فهي دليل صارخ على كفاءة أجهزة الدولة بمعالجة نتائج المشكلة وترك مكافحة أسبابها... للمُنقذ! ها قد أخبرتكم السبب وأصبحتم مطالبين أمام ضمائركم وأمام أبنائكم، بل وأمام تاريخ بلدكم الذي يكتب اليوم من جديد، لِمَ أنتم عن حقكم ساكتون؟!

العملات سباقٌ الى قاع البحر

ترجمة / المدى الاقتصادي

منذ ثلاثة اشهر مضت وعندما اندلعت ازمة الديون الأوروبية بدت كل الطرق مؤدية الى الدولار، فكانت العملة الخضراء ترتفع امام بقية العملات العالمية الاخرى،الين و الجنيه الاسترليني و اليورو.

فبدا كأنه عملة احتياطية لا تقدر بثمن وذلك في الوقت الذي لم يعرف المستثمرون اي مكان آمن يضعون فيه أموالهم، فبدا الاقتصاد الامريكي في العالم الغنيِّ احسن الاقتصادات السيئة ، و ظهرت تلك الفترة و كأنها مرحلة انطلاق سباق الدولار.

عجباً، فكم الامور تتغير تغيرا سريعا. ففي الحادي عشر من شهر آب هبط الدولار الى أوطأ مستوى له مقابل الين الياباني ذي٨٤,٧¥. فقد ارتفع امام اليورو الى ١,٢٩ $. و على الرغم من ذلك فأنه لا يزال اضعف بكثير عن الـ١,١٩ دولار التي وصلها في بداية شهر حزيران عندما كانت ازمة اليورو في أسوأ حالاتها، ويعود سبب هبوط الدولار في الاسابيع الاخيرة الى ضعف البيانات الاقتصادية و ليس بسبب انعدام الوظائف.

و اعترف المجلس الاحتياطي الفيدرالي في العاشر من شهر آب أن الانتعاش الاقتصادي قد يكون ابطأ مما كان يُأملُ به،وأبقى المجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيس في مستوى الهدف ذي الـ٠,٢٥ بالمئة و التزموا بهذا الامر ايمانا منهم بأن الاسعار ستبقى منخفضة لفترة طويلة، فضلا عن ذلك قال البنك المركزي انه سيعيد استثمار العائدات من سندات الرهن العقاري المستحقة التي تملكها في السندات الحكومية و ذلك لمنع توازنها (وبالتالي ستمنع رصيد السيولة الجاهزة للدفع) من التقلص التدريجي.

و كان هذا التغيير المتواضع في سياسة المجلس الاحتياطي الفيدرالي تغييرا متوقعا. فلقد اشار الى القلق حيال الاقتصاد الوقت، لكن ذلك التغيير لم يوقف سوق الاسهم المالية من الهبوط في اليوم الذي تلى تصريح المجلس الاحتياطي الفيدرالي و من المحتمل ان يكون السبب هو ان المستثمرين تأملوا من البنك المركزي ان ينجز الكثير و ان يلزم نفسه بجولة جديدة من عمليات شراء الاصول او لأنهم توتروا من لهجة الاتحاد الفيدرالي التي اتسمت بكونها اكثر حذرا حيال الاقتصاد.

يبدو ان التغيير الذي لوحظ في المجلس الاحتياطي الفيدرالي يؤكد كونه اكثر حذرا من المصارف المركزية الاخرى في ما يخص الحفاظ على سياسته النقدية المرنة، و هو تصور ساهم في انخفاض الدولار و ساعد المصدرين في امريكا.

و لم يغير المصرف الياباني من سياسته النقدية في اليوم الذي اعقب تصريح البنك الاحتياطي الفيدرالي. فقد سمح البنك المركزي الأوروبي لأسعار فائدة السوق القصير المدى بأن ترتفع في الوقت الذي يسحب فيه سيولة دعم حالة الطوارئ من النظام المصرفي.

و لم تحدد الاحداث في امريكا مصير الدولار، حيث ان اسعار الصرف لها وجهان فلقد تراجع اليورو منذ شهر حزيران و يعود السبب جزئيا الى ان الاسواق اكثر ثقةً من ان أوروبا ستحكم قبضتها على مشاكل الديون السيادية، و تعكس قوة العملة ايضا قوة الاقتصاد. و اظهرت الارقام التي نشرتها (الايكونومست) ان الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو اسرع بقليل من الناتج المحلي الاجمالي لأمريكا في الربع الثاني و يعود الفضل الكبير الى ازدهار المانيا .

لكن مشكلة تباطؤ النمو في محيط منطقة اليورو لم يذهب بعيدا. فاليورو القوي يزيد من عدم وجود القدرة التنافسية للصادرات في ايطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال،وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت العديد من المحللين يعتقدون ان اليورو من المرجح أن يضعف مرة أخرى.

و على العكس فأن الين امامه الكثير في درب السباق الى قاع البحر،حيث يتم تداوله ازاء الدولار و بمستويات لم تشاهد من قبل الا اعقاب كارثة ازمة البيزو في منتصف التسعينيات، حيث أصبح الين أكثر من كونه ملاذا آمنا من المتاعب، يحتمل ان لا تكون قوة الين المتجددة مؤلمة بالنسبة لليابانيين بالقدر الذي تعنيه ضمنا، حيث ان سنوات هبوط الاسعار في اليابان و المصاحبة لتضخم بسيط تعني ان سعر الصرف الحقيقي الفعال هو اقل من المتوسط منذ عام ١٩٩٠. و بسبب انخفاض الاجور و الاسعار في اليابان بالنسبة لتلك في امريكا وأوروبا فيمكن لمصدريها العيش مع سعر صرف اسمي اقوى.

إذاً لا يحتاج الين الى تفسير قوته الحالية، بل يحتاج الى تفسير سبب ضعفه المفرط في السابق . و يعتقد كيت جكس في (سوسيتة جنيرال) ان العائدات المنخفضة على العرض في اليابان توفر لنا معظم التفسيرات.

حيث جعلت عائدات العقود المنخفضة في امريكا و معظم أوروبا المستثمرين يتجهون الى اليابان ليضعوا نقودهم فيها لأنها احسن الرديء و السيئ.

فثمة بعض الاخبار التي تفيد بشراء الصين لبعض العقود اليابانية محاولة منها لتنويع احتياطات النقد الاجنبي بعيدا عن الدولار.

و قد لا يكون هذا الاهتمام مرحبا به ترحيبا كليا في اليابان حيثما لاقت عملتها قيمة و وزنا عاليين و ذلك عندما يكون الطلب الاجمالي مخيفا و الصادرات الى الاسواق الناشئة تبدو الامل الوحيد في الخلاص الاقتصادي.

و يشكو وزير المالية الياباني من ان تحركات الين الاخيرة تبدو و كأنها "ذات اتجاه واحد"، وأثار هذا النوع من الكلام تكهنات تفيد بأحتمالية تدخل السلطات اليابانية قريبا لاحتواء ارتفاع الين،لكن مثل هذه الاجراءات يمكن ان تفسد جهود العالم الغني في اقناع الصين بقيمة عملتها.

و على ما يبدو فأنه من المرجح ان بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي سيحذوان حذو المجلس الاحتياطي الفيدرالي في السياسة النقدية و لوكان ذلك تغييرا بسيطا.

و في نهاية المطاف يمكن ان تخلق تلك المعركة توترا يمتد عبر الاطلسي فلا يستطيع الجميع ان يقلل من سعر الصرف في آنٍ واحد على الرغم من ان الدولار لديه سعر الصرف الاقل.

عن الايكونومست

ترجمة / اسلام عامر

يبدو ان الحكومات قد نسيت ان اختيار الفائزين صناعيا امر غالبا ما ينتهي بالفشل ، و لو أصغيت ممعناً لاستطعت ان تسمع صوت الارتشاف في البلاد الغنية ، وقد تكون عبارة الارتشاف الغريبة تلك اول من اطلقها كان رجل الاعمال الامريكي روس بيروت واصفاً بها وجهة نظره عن اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا. ففي تسعينيات القرن الماضي كان ذلك الصوت صوت المؤيدين لمذهب الحمائية في الولايات المتحدة الذي عبره انتقلت الوظائف مختفية الى المكسيك و ذلك نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة. وثمة بعض القلق في الوقت الحالي ازاء الوظائف و النمو لكن مصدر صوت الارتشاف يجيء من مصادر عدة وحقيقية بالفعل.

الدولة و قطاع الأعمال في الولايات المتحدة

يحيي السياسيون المفهوم الذي يفيد بأن تدخل الدولة في صناعات الناس و شركاتهم امر يمكن ان يقود الى النمو و خلق الوظائف، لكن ذلك لا يمثل الشكوك المعتادة على الرغم من ان فرنسا ارض كولبيرت مشغولةً بشراء الحصص في شركات صناعة لعب الاطفال و مواقع مشاركة الملفات في الانترنت.

فقد عاد الطلب على السياسة الصناعية في اي مكان اخر في أوروبا بدءا من برلين الى بروكسل.

و تستجيب حكومة اليابان الجديدة لما تراه من السياسات الطامعة الآخذة بالتزايد للمنافسين الاجانب من خلال الاعتماد على العلاقة بين الدولة و قطاع الاعمال.

في امريكا، ادار باراك اوباما المالك الفعال لجنيرال موتورز و لجزء من وال ستريت ظهره لنهج سياسة عدم التدخل (وهي من احد المبادئ الاقتصادية التي تنص على حرية الفرد بأتخاذ اي نشاط تجاري حر) حيث ان تقدم الصناعات الستراتيجة في طريقه للتقدم.

و على الرغم من ان الذعر غير المفهوم بشأن النمو الاقتصادي في البلدان الغنية يوضح الكثير من توسط الدولة الحديث العهد بالقطاع الصناعي الا ان القوات الاخرى في صدد العمل ايضا فبعد حمى التمويل و السكن قامت شركات مثل (EADS) و (Rolls-Royce) بالضغط على السياسات التي تدعم التصنيع، فكان لعمليات الانقاذ و عمليات تنشيط الانفاق من احد المبررات التي استعدت الحكومة للعودة الى عادة التدخل مجددا.

و تظهر لنا قضية Fannie Mae و Freddie Mac (إحدى كبرى شركات التمويل العقاري) كلا من خطر تدخل الدولة (من خلال الضمانات الحكومية غير الصريحة التي شوهت سوق الرهونات العقارية و بعواقب وخيمة) و صعوبة التخلي عن المحاولة بالقيام بذلك الامر حيث عندما قامت الحكومة الفيدرالية بإنقاذ هاتين الشركتين كان ينقصها وجود الخطة التي تمكنها من الانسحاب من الامر.

ولا يمكن للساسة الغربيين ألا يتأثروا بالنجاح الذي تحققه الدول الناشئة مثل البرازيل و الهند و الصين حيثما يبدو ان دور الدولة في قطاع الاعمال يصنع العجائب، حيث ان تسعاً من شركات العالم الثلاثين الكبرى المدرجة أسماؤها هي شركات من السوق الناشئة و التي تمثل الدولة اكثر مالكي اسهمها نسبة. و في الثمانينيات في آخر مرة تم تحديث السياسة الصناعية كان الغرب في خشية و هلع من اليابان و ارتفاعها الذي لا يرحم اما الان فأن الغرب في هلع و خشية من الصين.

حتى الان فأن السبب القاهر لأعجوبة الصين هو ان الدولة افلتت قبضتها المحكمة و فتحت البلد للمشاريع الخاصة و العالم.

ان امثال (لي شوفو) الذي يدير شركة سيارات GEELY هم من المتعهدين و ليسوا من البيروقراطيين.

لم تلق برمجيات الهند و استثمارت صناعاتها ذات التوريد الخارجي النجاح بسبب مساعدة الحكومة، بل لان (ليسنس راجي) (و تمثل الرخصة المفصلة لتنظيمات الروتين البيروقراطي التي يستلزم توفرها لانشاء اي مشروع في الهند) لم تفهم هذه الحقول الفتية بما فيه الكفاية لتقوم بتقييدها.

تظهر السجلات في العالم الغني مراراً و تكراراً ان السياسة الصناعية لا تعمل عملاً جيداً، حيث ان فجوة ذلك الاداء السيئ معبأة بالاخفاقات غالية الثمن مثل اخفاقة منتيل Minitel(وهي شبكة اتصالات فرنسية وطنية وصلت الى طريق مسدود بعد ان ظهر الانترنت) و كذلك بريتيش ليلاند British Leyland (شركة سيارات وطنية). و على اية حال فلقد تم اختلاق العديد من الاعذار للحكومة لتقوم بأختيار الناجحين و الفائزين و لترعى المخفقين، لكن ستبقى تلك الطريقة طريقة قديمة و سيئة. و يعود الفضل للعولمة ولظهور اقتصاد المعلومات في انبثاق العديد من الافكار الجديدة الى السوق اسرع من ذي قبل. ولم يستطع احد من البيروقراطيين ان يتنبأ بنجاح النظام الذي اتبعته شركة نستلة في صناعة كبسولات القهوة او حتى ان يتنبأوا بان خدمات السيارات و المكانس الكهربائية هي من اكثر الصناعات تطورا في السبعينيات.

حيث ان المسؤولين يتجاهلون اهمية الابتكار في السلع الاستهلاكية او الخدمات، بل أنهم يفتتنون بالقطاعات ذات التقنيات العالية و الحديثة.

ان السباق العالمي لخلق الوظائف الجيدة هو احدث مثال على ذلك. و بقيادة كل من الصين و امريكا اصبح دعم التكنولوجيا من اكبر الجهود المبذولة للسياسة الصناعية، حيث قامت اسبانيا بدعم رؤى مستقبل الطاقة الشمسية الذي سبب لها العمى دعما سخيا حيث استأثرت لنفسها ما يقارب خمسي منشآت العالم للطاقة الشمسية محسوبةً بالواط، غير انها خفضت هذا الاسبوع من دعمها و مساعداتها تلك لكنها لا تزال تملك فاتورة بالمليارات، لكن لا تضيع معظم النقود هباءً منثورا، حيث ان الانترنت و الفرن المايكرويفي جاء نتيجة لأبحاث قادتها الحكومة فكان ذلك الامر الاكثر غرابة و نجاحا يمكن للحكومة ان تقوم به. و قامت حكومات قليلة مثل امريكا و (إسرائيل) بالمشاركة مشاركة فعالة في النشأة المبكرة لشبكات رأس مال المخاطرة.

و يدافع البعض عن جدل السياسة الاقتصادية بقولهم ان الحكومة يجب ان تزيد من عدد رهوناتها في الشركات الدوائية و شركات البذور النباتية على سبيل المثال و ذلك من اجل الرفع من نسبة اصابة الهدف، لكن تلك الطريقة تمثل طريقة متعجرفة للتعامل مع اموال دافعي الضرائب، فللأموال العامة طريقة غريبة في الاتجاه نحو المشاريع المتعلقة بالسياسة.

و لحسن الحظ فثمة بعض المعوقات القوية للوقوف بوجه توسط الحكومة و تدخلها بالصناعة. ففي وقت التقشف لا يمكن للحكومة ان تتحمل مال المشاريع الصناعية المسرفة. هذا و تضع قواعد المنافسة في الاتحاد الأوروبي بعض الحدود على قابلية القيام ببعض الامتيازات الخاصة لصالح شركات معينة.

لذا فيجب على الحكومة ان تتبع نهجا حساسا لتأمين وظائف المستقبل، فضلا عن اتخاذ الخطوات التقدمية اللازمة لتطوير البيئة الملائمة للاستثمار و بأقل قوانين ممكنة، وبسوق حرة اكثر مرونة،و بضرائب اقل و بوجود انظمة للافلاس هذا كله من شأنه ان يكون اكثر فعالية من الصدقات التي يتم إعطاؤها للشركات المختارة او القطاعات المختارة،فينبغي على الأوروبيين ان يبحثوا عن السبيل الى تقوية الانظمة الخاصة بأسواقهم بدلا من تضعيفها .

و يتوجب على الحكومات ان تستثمر البنية التحتية التي تدعم الابتكار ذلك علاوة على تحديث شبكات الكهرباء (وذلك في خطوة لتطوير الطاقة) للأبحاث الرئيسة و التعليم الجامعي.

و بدلا من اختيار الفائزين في الاستثمار يتوجب على الحكومة تشجيعهم لتطوير انفسهم فعلى سبيل المثال ان تعطيهم الحوافز المشجعة لتنمي لديهم الابتكار.

و لا شيء من ذلك يثير السياسيين بقدر ارتداء القبعات الصلبة و تسليم الاموال امام الكاميرات، لكن ليس لدى العالم الا اخيار واضح هو التعلم من الاخطاء التي حدثت في الماضي و محاولة تجنبها وبخلاف ذلك سيتوجب عليهم ان يصبحوا وحوشا كحوت لوثيان ليستطيعوا ان يتماشوا مع الحال.

عن / الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

المرصد الاقتصادي

أسعار خيالية للعقارات .. ولا حلول ناجعة

بغداد / علي الكاتب

ازمة في طريقها نحو التفاقم مع وجود عوامل تزيد من تأثيراتها السلبية مثل الزيادة السكانية وارتفاع قطع الاراضي السكنية والعقارات اذ لايوجد سقف ثابت للاسعار فهي في تصاعد مستمر ،مما يجعل ازمة السكن هي الاكثر تاثيرا على المواطن العراقي في الوقت الحاضر.

المهندس جمال ناجي المدير المفوض لشركة شموخ الرافدين للمقاولات يقول:إن مسؤولية تفاقم أزمة السكن تقع على الجميع خاصة الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا القطاع الذي يشهد تراجعا كبيرا مقارنة بالنمو السكاني المتزايد لايقابله تنفيذ مشاريع للاسكان كبيرة توازي تلك الزيادات السكانية برغم وجود الكوادر الهندسية الكفوءة في التخطيط والتصميم والتنفيذ،والكثير من المشاريع التي وضع الحجر الأساس لها إبان تسعينيات القرن الماضي.

وأضاف: لقد ازدادت هذه الازمة بشكل كبير وفاقت ما كانت عليه في الفترة الماضية لتنعكس على سقف الإيجارات للدور والشقق ،حيث وصل إيجار دار متواضعة لا تزيد مساحتها على ٦٠ متراً مربعاً في أي منطقة شعبية من بغداد بأقل من (٥٠٠) ألف دينار شهريا ،وهي اسعار خيالية للعقارات في الوقت الحاضر عما كانت عليه الاسعار في الماضي القريب. فيما يقول سيف الدراجي صاحب محل دلالية في منطقة الشعب:أن سعر منزل بسيط في منطقة شعبية في بغداد بمساحة (٣٠٠ متر) وبدرجة عمرانية بسيطة يبلغ سعره (٣٥٠) مليون دينار،كما أن هناك تفاوتاً كبيراً في أسعار العقارات وارتفاع كلفة بنائها بين منطقة وأخرى لاسباب منها قيمة الأرض التي تقدر بحسب طبيعة المنطقة ومدى قربها من مركز العاصمة وطبيعة الخدمات المشمولة بها ودرجة عمران المنطقة التي تقع في الأرض،بالإضافة إلى موقع الأرض في المنطقة ذاتها ودرجة العمران ونوعية البناء والمواد الإنشائية المستخدمة والأجور التي تختلف باختلاف نوعية البناء، فبعض البنائين يتقاضى من (٥٠-٧٥) ألف دينار كأجور يومية والبعض الآخر يتقاضى (٢٠٠) ألف دينار أو أكثر.

وتابع: إن الحد الأدنى لبناء منزل متواضع تتوفر فيه شروط السكن الملائمة وبمساحة بناء بين (٢٢٠- ٢٥٠ م٢) يكلف مابين (٦٠-٧٠) مليون دينار،فيما يعود انخفاض أسعار العقارات وانخفاض أسعار المواد الإنشائية إلى ارتباط أسعار العقارات بأزمة السكن ، أما في الظروف الاعتيادية فان انخفاضا بنسبة تتراوح مابين ٢٠-٣٠ ٪ في أسعار مواد البناء ستؤثر في أسعار العقارات.

استاذ علم الادارة في الجامعة المستنصرية الدكتورحازم ألعبيدي أشار إلى ان هناك عجزا واضحا في وضع ستراتيجية واضحة لحل مشكلة السكن ،لاسيما إن الأزمة أصبحت مستعصية وان جميع الحكومات المتعاقبة منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن لم تول الموضوع الأهمية المطلوبة ، حيث ان العراق وفقا لدراسات اعدت بهذا السياق بحاجة إلى (٥) ملايين وحدة سكنية حاليا وهي في تزايد مادامت عمليات البناء شبه متوقفة والحكومة عاجزة عن إيجاد الحلول .

واشار إلى إن قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ منح مزايا وتسهيلات كبيرة للمستثمرين في قطاع الإسكان ،برغم ان الاستثمار الاجنبي لايزال متوجسا من دخول السوق العراقية فضلاً عن ان المستثمر المحلي لايزال ليس بالمستوى المطلوب ،وتعثر الكثير من مشاريع الاسكان وتأخرها برغم الإعلان عنها منذ سنوات وسط تساؤلات يثيرها المواطن عن اسباب التاخير.

وقال العبيدي: إن افتقار الدولة إلى الستراتيجية الإسكانية كافتقارها إلى الستراتيجية الاقتصادية الواضحة ، وهي ان كانت عاجزة عن حل المشكلة فكيف ستقوم بتوزيع الأراضي السكنية على المواطنين الذين لا يملكون سكنا خاصا بهم أسوة بالوزراء وأعضاء البرلمان؟ كما إن قطاع الإسكان متى ما دارت عجلته فانه سيوفر مئات الآلاف من فرص العمل في قطاعي البناء والإنشاءات ،خاصة إن نصف القطاع الصناعي المتوقف حاليا عن العمل هو من قطاع الصناعات الإنشائية مثل معامل الاسمنت والطابوق والجص ومقالع الحصى والرمل والكثير من الصناعات الإنشائية الأخرى المتوقفة عن العمل في الوقت الحاضر.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون | تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي

اقتصاديات

الاعلام الاقتصادي

■ عباس الغالبي

مازال هنالك بوناً شاسعاً بين حركية الاعلام الاقتصادي في العراق ودول المنطقة والعالم الاخرى ، ففي الوقت الذي ينظر الى الاعلام الاقتصادي المتخصص في العراق كسياق اعتيادي في اطار الاعلام الاعم والاشمل ، فأن المعلومة الاقتصادية تكاد تكون هي الغالبة حتى في احلك التداعيات السياسية والامنية ، إلا ان التغطية الخبرية والتحليلية الاقتصادية مازالت دون المستوى المطلوب ولم ترتق الى أهمية الحدث الاقتصادي .

وقد توفرت لي فرصة الاطلاع على حركية الاعلام الاقتصادي في لبنان ومصر ، حيث التخصص الدقيق في مجمل القطاعات الاقتصادية ، ووجدت ان هنالك محرراً لشؤون النفط مثلاً واخرا لشؤون القطاع الخاص واخر لليورصات ومجتمع الاعمال والسياحة والقطاعات الانتاجية والمصارف وهكذا .

ويقيناً ان انعكاسات التطور الاقتصادي حتمت على الوسط الصحفي ان يتساوق مع مجريات هذا التطور والانتقال ، بحيث اختلفت الاختصاصات وأصبحت أكثر دقة وقرباً من الحدث الاقتصادي لكل قطاع بعينه من القطاعات الاقتصادية .

ويمكن لنا ان نؤشر في هذا الاتجاه ان هذا البون البشاسع بين الصحافة العراقية ومثيلاتها في البلدان العربية ولاسيما مصر ولبنان سببه احتكار الدولة للصحافة والنشاط الاقتصادي على حد سواء لعقود من الزمن بحيث لم يتوفر على الصحفي قاعدة معلومات ، ولم تكن هنالك حرية في التعامل مه هذه المعلومات على شحتها ، فأصبح الصحفي أسير الصحافة الموجهة العقيمة ، فضلاً ان التعامل مع تقانة الصحافة الحديثة مازال قاصراً هو الاخر ، ومازال الغث والسمين يملأ جوانح الصحافة ، ونرى ان الملامسة بسيطة لاتكاد تعدو كونها اسقاط فرض لم تتعامل مع التحليل والاستقصاء .

> **من هنا فان الضرورة تستدعي ان يصار الى زج الصحفيين في دورات للصحافة التخصصية من قبل المؤسسات الاعلامية القادرة على تمويل هذه الدورات وورش العمل ، مع ضرورة تبني المؤسسات الاكاديمية ولاسيما كلية الاعلام بفتح فروع للصحافة المتخصصة ولاسيما الصحافة الاقتصادية ، مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار المشاريع الطموحة الرائدة الحالية في الصحافة الاقتصادية.**

ومن هنا فان الضرورة تستدعي ان يصار الى زج الصحفيين في دورات للصحافة التخصصية من قبل المؤسسات الاعلامية القادرة على تمويل هذه الدورات وورشـ العمل ، مع ضـرورة تبني المؤسسات الاكاديمية ولاسيما كلية الاعلام بفتح فروع للصحافة المتخصصة ولاسيما الصحافة الاقتصادية ، مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار المشاريع الطموحة الرائدة الحالية في الصحافة الاقتصادية ، ولاسيما محاولتنا المتواضعة في (المدى) في اصدار ملحق اقتصادي متخصص ، وكذلك التجارب الصحفية الاخرى في صحيفة الصباح وصحف أخرى .

وهي بمجملها خطوة على الطريق الصحيح ، مع ضرورة الاشارة الى اننا في (المدى) وبسبب عدم توفر الصحفيين المتخصصين القادرين على مواكبة التطورات الحاصلة في الصحافة الاقتصادية العربية والعالمية ، أقول انها لاتمثل طموحنا ، فمازالت بحاجة الى تطوير وتحديث ومواكبة للتطورات .

ولكن التطلع الى صحافة اكثر رصانة وتطوراً ومسايرة للتقنيات الصحفية العالمية لم يأت من فراغ ، بقدر ماينطلق من ايماننا بأن مستقبل الصحافة في العراق يكمن بالصحافة الاقتصادية ، لاسيما وان العراق مقبل على حركة استثمارية وتنموية وعمرانية هائلة تتطلب مواكبة وتغطية وتحليلاً وتشخيصاً للاخطاء ، وهذا يقيناً يلامس هدف الصحافة ومبتغاها .

فالاعلام الاقتصادي بمختلف اتجاهاته وانواعه سواء أكان المكتوب أم المرئي سيتعامل مع المعلومة الاقتصادية باهتمام كبير تجاوباً مع متطلبات المرحلة القادمة

abbas.abbas80@yahoo.com